المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/02/2015

عائلة المختطف السابق وزان بلقاسم تطالب بخبرة مضادة لنتيجة الفحص الجيني

4/7443

■ فتن العفاني

طالبت عائلة المختطف السابق وزان بلقاسم بخبرة مضادة لنتيجة الفحص الجيني الخاصة بالمختطف السالف ذكره المسلم من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان للعائلة.

و قال عمر بلقاسم وزان" إن عائلة وزان تطالب بالحصول على عينة من الرفات و بإجراء بحث للحمض النووي بمختبر خارج المغرب على أن يكون المختبر الذي سيعهد له بإجراء الخبرة من اختيار العائلة نفسها".

وربطت عائلة وزان بلقاسم، خلال ندوة صحفية نظمتها الخميس الماضي، بالرباط بخصوص الملف، مطلبها بإجراء خبرة جديدة خارج المغرب بالرغم من تسلمها لتقرير الخبرة الجينية الخاصة بالمختطف السابق بلقاسم وزان، بالمسار الذي قطعه الملف، حيث أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نسخته السابقة كان قد عمل على طي الملف بإدراج اسم المختطف سنة 1998 ضمن لائحة المتوفين تحت اسم "بلقاسم حمو وزان"، في حين تشير العائلة أن "حمو وزان" هو شخص آخر توفي بعدما غادر السجن في مكان آخر.

وقدم عبد الكريم وزان ابن بلقاسم وزان خلال الندوة الملابسات التي رافقت ملف الكشف عن رفات وزان بلقاسم من قبل هيئة الإنصاف و المصالحة إلى حين تسليم نتيجة الحمض النووي، فيما كشف عمر وزان أنه بعد استخراج رفات بلقاسم سنة 2006 بأكدز بحضور محمد الصبار وعدد من المسؤولين الرسميين، و أخذت ثلاث عينات من الرفات، أن الراحل إدريس بنزكري كان قد تعهد له، بفرنسا، بتسليم عينة من رفات المختطف وقبول طلب إجراء فحص مضاد للحمض النووي.

وفي ذات السياق، أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه، في إطار متابعته لتنفيذ توصيات هيئة الحقيقة، قام يوم الأربعاء الماضي بمقره بالرباط بتسليم تقرير الخبرة الجينية الخاصة بالمرحوم بلقاسم وزان، أحد ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لأفراد من عائلته، حيث حضر ابني المختطف السابق ويتعلق الأمر بكل من عبد الكريم وعمر وزان وكذا بحضور محامي العائلة، النقيب عبد الرحمن بنعمر، وممثلين عن العصبة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وتنسيقية عائلات مجهولي المصير ضحايا الاختفاء القسري بالمغرب.

وأوضح المجلس، أن الخبرة الجينية تم إجراؤها بمختبر بفرنسا، وأن النتائج التي تم التوصل إليها والتي تضمنها التقرير المسلم للعائلة أثبتت أن الرفات الذي عثر عليه قرب معتقل أكدز السابق يعود بالفعل لبلقاسم وزان نظرا لتطابق حمضه النووي مع أفراد عائلته.

وأضاف في هذا الصدد، أن التحريات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد أفضت إلى العثور على قبر مفترض لبلقاسم وزان موجود بمقبرة مجاورة لمعتقل أكدز السابق، حيث قامت لجنة المتابعة التي تم إحداثها عقب انتهاء ولاية الهيئة وتقديمها لتقريرها الختامي، باستخراج الرفات وإحالة عينات منه على خبرة معهد مختص في التحاليل الجينية يوجد مقره بمدينة نانت الفرنسية والذي أكد مطابقة المكونات الجينية للرفاة لتلك الخاصة بأفراد عائلته.

هذا ولم يفت المجلس التذكير بملف المختطف السابق بلقاسم وزان، مشيرا أن بلقاسم المزداد سنة 1924 بفكيك، اعتقل يوم 17 أبريل 1973 وهو يزاول عمله على مقربة من الحدود الجزائرية المغربية المحاذية لمدينة فجيج، ونقل إلى مركز الاحتجاز السري الكائن بمطار أنفا والمعروف بالكوربيس ثم إلى مركز الاحتجاز السري درب مولاي الشريف بالدار البيضاء وذلك إلى حدود يونيو 73 حيث أودع بالسجن المركزي بالقنيطرة. وبتاريخ 30 غشت 1973 أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة بالقنيطرة في حقه حكما بالبراءة.

وقد تم اختطافه في نفس اليوم من داخل السجن المركزي بالقنيطرة وتعرض لعملية اختفاء قسري، وشوهد أثناء مدة اختفائه في إحدى المعتقلات السرية بتمارة حيث قضى حوالي سنة، ثم بمعتقل سري تاكونيت حيث مكث حوالي السنتين ثم نقل إلى معتقل أكدز مع مجموعة من المعتقلين، حيث توفي.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

عملية تسوية وضعية المهاجرين.. نسبة الموافقة على الطلبات المودعة فاقت 59 في المائة

جاوزت نسبة طلبات تسوية وضعية المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية التي تمت الموافقة عليها عند منتصف شهر يناير الجاري 59 في المائة في مجموع التراب الوطني، أي 16 ألف و180 موافقة من أصل 27 ألف و130 ملفا تم إيداعها لدى اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية.

وتبين حصيلة سير هذه العملية التي تم تقديمها خلال يوم دراسي نظمه، أول أمس بالرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المواطنين السينغاليين يتصدرون قائمة طالبي التسوية بمعدل 24,15 في المائة، يليهم السوريون (19,2 في المئة) والنيجيريون (8,71 في المائة) والإفواريون (8,35 في المئة).

وأظهرت هذه الحصيلة التي استندت إلى تقارير مختلف اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي قدمتها السيدة نعيمة بنواكريم مديرة الحماية بالمجلس، أن نسب الموافقة تتراوح بين 77 في المئة و20 في المئة من جهة لأخرى ، موضحة أن جهة الرباط-سلا-زمور-زعير تاتي في المرتبة الأولى بمجموع 8481 طلبا مودعا، متبوعة بجهة الدار البيضاء الكبرى التي استقبلت أزيد من 6996 طلبا.

وأشارت إلى أن جهة وجدة عرفت أكبر تسوية لوضعية السوريين (1409 من أصل 1847 طلبا)، مضيفة أن تم الاعتماد بشكل أكبر على معيار مدة الإقامة.

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي الذي ترأس افتتاح هذا اللقاء الذي نظم حول موضوع «الهجرة: حصيلة العملية الاستثنائية للتسوية وقضية اندماج المهاجرين بالمغرب» إن المغرب بلغ مرحلة متقدمة في ما يخص عملية تسوية وضعية المهاجرين، وذلك في أفق تحقيق الاندماج.

وأشار في هذا الصدد إلى أن قضية الاندماج التي تعتبر في الوقت الراهن جزءا من النقاشات الدائرة حول الهجرة، سواء في المغرب أو في باقي المجتمعات، تتطلب انخراط أكبر عدد من الفاعلين بمن فيهم ممثلي المجتمع المدني.

وأبرز أهمية هذا اللقاء باعتباره يجمع، بالإضافة إلى أعضاء اللجان الجهوية للمجلس، ممثلين عن الجمعيات التي حضرت في اللجان الإقليمية خلال عملية التسوية، داعيا كافة الجمعيات المعنية إلى التفكير في هذه السياسة المتعلقة بالاندماج.

من جهة أخرى، أبرزت الحصيلة الإرادة التي عبرت عنها كافة مكونات اللجان الجهوية المكلفة بدراسة طلبات التسوية لضمان نجاح هذه العملية والأخذ بعين الاعتبار مرجعيات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

وأشارت الحصيلة التي تم إعدادها على أساس مختلف منشورات فاعلي المجتمع المدني العاملين في مجال الهجرة إلى أن مختلف الأطراف المنخرطة في عملية التسوية أكدت تناسق الجهود التي بذلتها جمعيات المجتمع المدني داخل اللجان الجهوية .

كما أبرزت الوثيقة أن المعايير التي تبناها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لانتقاء الجمعيات مكنت من ضمان حضور مجموعة متنوعة من الجمعيات الممثلة داخل اللجان الإقليمية للتسوية.

وفي المقابل سجلت الحصيلة وجود نواقص خصوصا ما يتعلق بالصعوبة المسجلة في إثبات فترة الإقامة بالنسبة لعدد من المهاجرين أو علاقة الزواج التي تجمعهم بمواطنين مغاربة . كما تم في سياق هذه الحصيلة التعبير عن الأسف للتباين المسجل في تقييم الوثاق الثبوتية بين مكاتب الأجانب حيث تبنى عدد من المكاتب مرونة كبيرة في ما يتعلق بهذه الوثاق فيما كانت مكاتب أخرى أكثر تشددا في هذا الجانب مع أصحاب الطلبات .

وعلى مستوى الجمعيات الممثلة داخل اللجان الجهوية المعنية سجلت الحصيلة غياب دليل بتوجهات محددة لتسهيل مساهمة الجمعيات في دراسة الملفات مؤكدا وجود صعوبة في حضور كل الاجتماعات في غياب برنامج زمني يأخذ بعين الاعتبار أجندة الفاعلين بالمجتمع المدني .

كما تم الأخذ بعين الاعتبار خلال بلورة هذه الحصيلة أراء تم استقاؤها لدى المهاجرين المعنيين بعملية التسوية.

ويهدف هذا اللقاء الذي تميز بمشاركة الجمعيات الأعضاء باللجان الإقليمية لمعالجة طلبات التسوية، أيضا إلى بلورة توصيات للجنة التظلم وتحديد حاجيات وآفاق الجمعيات في تنفيذ السياسة الجديدة للإدماج والتفكير في أشكال الشراكة والتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهذه الجمعيات.

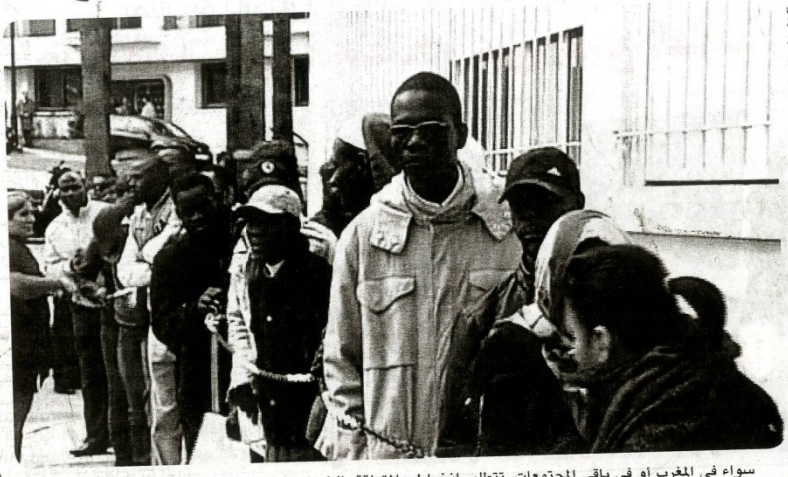

جهة الرباط صنفت في الرتبة الأولى بـ 8481 ملفا

تسوية أزيد من 16 ألف ملف للمهاجرين بالمغرب

السينغاليون في المقدمة والنساء يمثلن 75 في المائة من الملفات المقبولة

عزيزة الفرفاوي

كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في يوم دراسي نظمه، أول أمس السبت، بالرباط حول "نتائج العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب وإدماجهم"، أن عدد الطلبات التي قدمت للجان الإقليمية من أجل تسوية الوضعية غير القانونية للمهاجرين المقيمين في المغرب، بلغ حتى منتصف يناير الماضي، ما مجموعه 130 ألفا و27 ملفا، قبل منها 16 ألفا و180 ملفا، تمثل النساء فيها 75 في المائة، والرجال 39 في المائة، والأطفال 4 في المائة.

وقالت نعيمة بنواكريم، مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان بالمجلس، إن "تحليل هذه المعطيات يفيد قبول أزيد من 50 في المائة من الطلبات، مقابل قبول الملفات بتفاوت بين الجهات بنسبة تتراوح بين 20 و77 في المائة".

وأضافت بنواكريم، خلال تقديمها لنتائج التسوية في هذا اليوم الدراسي، أن الأجانب الحاملين للجنسية السينغالية يمثلون أكبر نسبة من الملفات المقبولة، من بين باقي الجنسيات بنسبة 24.15 في المائة، متبوعين بالسوريين (19.2 في المائة)، والجنسية النيجيرية (8.71 في المائة)، وكوت ديفوار(8.35 في المائة)، مشيرة إلى أن هذه الجنسيات توجد ضمن 116 جنسية مقيمة بالمغرب تقدمت بطلبات تسوية الوضعية القانونية.

02

جهة الرباط صنفت في الرتبة الأولى بـ 8481 ملفا

تسوية أزيد من 16 ألف ملف للمهاجرين بالمغرب

السينغاليون في المقدمة والنساء يمثلن 75 في المائة من الملفات المقبولة

1,2/3000

عزيزة الغرفاوي

كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في يوم دراسي نظمه، أول أمس السبت، بالرباط، حول "نتائج العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب وإدماجهم"، أن عدد الطلبات التي قدمت للجان الإقليمية من أجل تسوية الوضعية غير القانونية للمهاجرين المقيمين في المغرب، بلغ حتى منتصف يناير الماضي، ما مجموعه 130 ألفا و27 ملفا، قبل منها 16 ألفا و180 ملفا، تمثل النساء فيها 75 في المائة، والرجال 39 في المائة، والأطفال 4 في المائة.

وقالت نعيمة بنواكريم، مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان بالمجلس، إن تحليل هذه المعطيات يفيد قبول أزيد من 50 في المائة من الطلبات، معدل قبول الملفات يتفاوت بين الجهات بنسبة تتراوح بين 20 و77 في المائة.

وأضافت بنواكريم، خلال تقديمها لنتائج التسوية في هذا اليوم الدراسي، أن الأجانب الحاملين للجنسية السينغالية يمثلون أكبر نسبة من الملفات المقبولة، من بين باقي الجنسيات بنسبة 24.15 في المائة، متبوعين بالسوريين (19.2 في المائة)، والجنسية النيجيرية (8.71 في المائة)، وكوت ديفوار(8.35 في المائة)، مشيرة إلى أن هذه الجنسيات توجد ضمن 116 جنسية مقيمة بالمغرب تقدمت بطلبات تسوية الوضعية القانونية.

وعلى مستوى تصنيف الجهات، أفادت مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان أن جهة الرباط سلا زمور زعير على رأس الجهات التي وافقت على 8481 ملفا، متبوعة بجهة الدار البيضاء الكبرى (6996 ملفا)، فيما قبل 123 ملفا من أصل 443 ملفا، منها 4 رجال فقط بجهة الناظور، وسجلت جهة وجدة أكبر عدد من ملفات السوريين المقبولة، وتمثل 1409 ملفات من أصل 1847 ملفا، بنسبة قبول بلغت 64 في المائة.

وأوضحت بنواكريم أنه كانت هناك إرادة قوية من طرف مختلف اللجان الإقليمية لإنجاح عملية تسوية وضعية المهاجرين المقيمين بالمغرب، باعتماد مقاربة حقوقية في هذه العملية، فضلا عن روح التوافق بين مكونات هذه اللجان، والدقة في دراسة الملفات وفي اختيار المعايير لتسوية وضعية المهاجرين، مشيرة إلى أن كل اللجان انخرطت بفعالية في هذه العملية، إلى جانب المجتمع المدني الذي كان له دور متميز فيها، من خلال تحفيز المهاجرين لتقديم طلبات التسوية لهذه اللجان.

ورغم كل الأمور الإيجابية المسجلة في هذه العملية، أفادت بنواكريم، أن الجمعيات، التي ساهمت في التسوية سجلت بعض الإكراهات، ذكرت منها إقصاء العديد من الطلبات، التي ربما كانت تستجيب للعديد من المعايير، فضلا عن إن العاملين بهذه المكاتب لا يتقنون اللغة الإنجليزية، وغياب ترجمة هذه اللغة، فضلا عن وجود العديد من المهاجرين لا يتقنون أي لغة ويتحدثون فقط بلهجة بلدهم.

ومن بين الإكراهات، تضيف بنواكريم، صعوبة التواصل بين اللجان الإقليمية بشأن المسطرة المعتمدة لدراسة الملفات والحسم فيها، وغياب دليل لمعالجة الملفات لضمان توحيد مقاربة التعامل معها والحسم فيها.

كما سجلت الجمعيات تأخر مجموعة من السفارات في منح وثائق تثبت الجنسية لمواطنيها المقيمين بالمغرب، فضلا عن مشكل عدم إثبات الزوجية من قبل الأجانب.

من جهته، قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الجلسة الافتتاحية للقاء، إن "نجاح السياسة الجديدة للهجرة تعد رهانا وطنيا ولبنة أساسية في تقوية الديمقراطية، وتفعيل المقتضيات الدستورية".

وأضاف أن نجاح هذه السياسة بالمغرب سيكون له أثر على المستوى العالمي بين دول الجنوب، مشيرا إلى أن تونس تفكر في كيفية إطلاق سياسة للهجرة وحماية حقوق اللاجئين، انطلاقا من تجربة المغرب.

وأشار إلى أنه بعد انتهاء تقديم الملفات في 31 دجنبر 2014، جاء عمل الحكومة لتقييم هذه العملية، وأيضا اللجنة الوطنية لتتبع الطلبات وتلقي الطعون، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تحضر لاجتماعها، مؤكدا أن هذه العملية تتطلب تدخل مختلف الفاعلين، مدنيين وقطاعات حكومية.

وأبرز اليزمي أن باحثين أنجزوا الاف البحوث حول الإدماج، وأجمعوا على أن هذه العملية معقدة في كل المجتمعات، لأنها تهم الاندماج في الشغل والتعليم والسكن، وفي الحياة الثقافية والنقابية والسياسية والحريات الدينية، ما يتطلب تدخل كل الفاعلين خاصة المجتمع المدني.

(خاص)

16 ألف إفريقي سويت وضعيتهم فروا إلى أوربا

4608-3

سيعقد مسؤولو المجلس الوطني لحقوق الانسان، لقاء مع محمد حصاد، وزير الداخلية، وأنيس بيرو، الوزير المكلف بالهجرة، لتقييم حصيلة الحملة المغربية لتسوية وضعية المهاجرين، وفق ما ذكرت مصادر « الصباح».

المصادر ذاتها أكدت أن المسؤولين الحكوميين، وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيبحثون في هذا اللقاء، عن حلول لملفات ظلت عالقة، خاصة بالنسبة إلى الذين قدموا طلبات تسوية وضعيتهم خلال الأسبوع الأخير من شهر دجنبر 2014، والاتفاق على تقديم أجوبة قانونية على الطعون المقدمة بالنسبة للذين توصلوا بأجوبة كتابية ترفض طلباتهم من قبل اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية، أو استعمال المرونة الإدارية لمراجعة قرارات الرفض.

وأضافت المصادر ذاتها أن المسؤولين المغاربة، سيراجعون أهداف الحملة المغربية، التي تم استحسانها، من قبل العديد من دول العالم، إذ ثبت أن الذين تمت تسوية وضعيتهم، غادروا على الفور التراب الوطني، متجهين إلى أوروبا، ما جعل مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يستغربون لهذا التحول لدى هؤلاء المهاجرين في التعامل مع المغرب من من محل إقامة، إلى بلد للعبور في اتجاه أوروبا نحو هجرة جديدة.

ولم يتعد عدد الطلبات المقبولة لتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين 16 ألفا و180 طلبا، وهوما يعادل 59.63 في المائة، من إجمالي الطلبات التي وصلت إلى 27 ألفا و130 طلبا، أغلبها قدم بجهتي الدارالبيضاء والرباط.

وسجلت النساء نسبة مهمة ممن شملتهم عملية تسوية وضعيتهم فوق التراب المغربي، إذ بلغت عدد طلباتهن حوالي 57 في المائة، وهو ما يعادل 9202، في حين بلغت نسبة الرجال 39 في المائة ب6232، والبقية همت الأطفال بنسبة 4 في المائة، ب746 طلبا.

واحتل المهاجرون القادمون من دولة السينغال الرتبة الأولى من أصل 116 جنسية، إذ شكلوا نسبة 24.15 في المائة من الطلبات المقبولة، فيما احتل السوريون الرتبة الثانية ب19.2 في المائة، متبوعين بحاملي الجنسية النيجيرية ب8.7 في المائة، والإفواريين ب8.35 في المائة.

وقالت نعيمة بنواكريم، مديرة حماية حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الانسان، إن إشكالية الاندماج في النسيج المجتمعي المغربي، لا تزال تعترضها عوائق ثقافية، من كلا الطرفين، مشيرة إلى المعيقات التي حالت دون تسوية 10950 طلبا، ناتجة عن عدم تمكن هؤلاء المهاجرين من استيفاء الشروط، بينها أن عددا من السفارات تأخرت في منح إثباتات الجنسية لمواطنيها، وتعثر إثبات الزواج من مغاربة، كما أن البعض لم يستوعب مصطلحات وردت في الاستمارة الواجب ملؤها.

أحمد الأرقام

مصادر رسمية مغربية: قبول أكثر من نصف طلبات المهاجرين السريين البالغ عددهم أكثر من 27 ألف طلب

محمود معروف

الرباط . «القدس العربي»: افادت مصادر رسمية مغربية انه تم قبول اكثر من نصف طلبات المهاجرين السريين الذين يقيمون بالمغرب والبالغ عددهم اكثر من 27 الف طلب.

واعلن المجلس الوطني لحقوق الانسان (رسمي) أنه تم قبول قرابة 60 % من عدد الطلبات التي توصلت بها لجانه الجهوية حيث بلغ عدد الطلبات حتى منتصف كانون الثاني/ يناير الماضي، 27 ألفا و130 طلبا، تم قبول 16 ألفا و 180 منها.

وبلغت نسبة طلبات النساء ممن شملتهم عملية تسوية حوالي 57 %، وهو ما يعادل 9202، في حين بلغت نسبة الرجال 39 % بـ6232، والبقية مست الأطفال بنسبة 4 بالمائة عن 746 طلبا.

واحتل المهاجرون القادمون من السنغال المرتبة الأولى بنسبة 24.15 % من الطلبات المقبولة نسبة للجنسيات التي بلغت الانتماء إلى 116 دولة، ، فيما احتل السوريون المرتبة الثانية بـ19.2 %، والمهاجرون النيجيريون 8.7 % والافواريون بـ8.35 % .

واتخذت الحكومة المغربية بداية سنة 2014 إجراءات تشكل معالم السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة بالمغرب مثل عملية للتسوية الاستثنائية للمهاجرين في وضعية غير قانونية وتنصيب لجنة وطنية لتتبع الطلبات وتلقي الطعون ومن المقرر ان يقدم عدد من المسؤولين المغاربة مساء اليوم الاثنين بالرباط تقييما شاملا لهذه العملية.

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن «نجاح السياسية الجديد للهجرة هو رهان ديمقراطي للمغرب»، وأن «تمتع مواطنيها بالحقوق ليس وحده مقياس الديمقراطية بل يجب أن تشمل هذه الحقوق الآخر المتواجد على أرض البلد».

وأشار اليزمي أنه «ليس من الضرورة أن ننتظر استفادة المغاربة في العالم بمثل هذه الحقوق حتى نقرها نحن»، معترفا في ذات الآن بأن «عملية الاندماج معقدة ومسلسل طويل جدا ويتطلب تدخل كل الفاعلين وليس فقط أن يكون محط سياسة عمومية».

واكد اليزمي أن «رهان العملية هو رهان وطني ولبنة أساسية في تقوية الديمقراطية وتفعيل الديمقراطية في المغرب» وأن «سياسة الإدماج هي رهان عالمي إذا نجح في المغرب فمن الأكيد أن أثر ذلك سيمتد على المستوى الدولي عموما، وعلى مستوى دول الجنوب بشكل خاص».

http://www.alquds.co.uk/?p=292476

حقوقيون وإعلاميون يقاربون العلاقة بين الصحافة وحقوق الإنسان

صالح الخزاعي من خريبكة

التأم عدد من مهنيّي الصحافة والإعلام بخريبكة، إلى جوار نشطاء حقوقيّين، بإحدى فنادق المدينة، لتدارس واقع ومستقبل الإعلام والنشر على هامش انعقاد دورة تكوينية تمّ "المقاربة الحقوقية في الإعلام"، نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكل من خريبكة وبني ملال، بشراكة مع جمعية خريبكة للصحافة الإلكترونية وجمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة.

المعايير الدولية والتقييد

سعيد خمري، عضو المكتب التنفيذي لجمعية عدالة وأستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، حاول في عرضه الأول ملامسة الجوانب المرتبطة بـ "ضمانات حرية الصحافة والنشر بين المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية"، حيث تطرق للمعايير الدولية لحرية الصحافة والنشر كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية Saragosa، والإعلان المشترك حول التحديات العشرة الرئيسية لحرية التعبير، مشيرا في نفس الوقت إلى الضمانات الدستورية لحرية الصحافة من جهة، وما تعرفه من تقييد مرتبط بقانون الصحافة والنشر لسنة 2002.

ومن بين مظاهر التقييد التي أشار إليها خمري إقرار عقوبات سالبة للحرية في قضايا الرأي والتعبير، واستثناء مقترفي جرائم الصحافة من ظروف التخفيف، ورفض تسليم الوصل، وجعل قرار الحجز بيد الإدارة، و إجبار مالك أغلبية رأس المال في مقاولة إعلامية على أن يكون مديرا للنشر، ووجود عبارات فضفاضة قابلة لتأويلات متعددة من قبيل المس بكل من النظام العام والدين الإسلامي والنظام الملكي والوحدة الترابية.

وأضاف ذات المحاضر أن من ضمن مظاهر التقييد غياب مبدأ حسن النية، وعدم تمكين المتهمين بالقذف بالإدلاء بما يثبت صحة الواقعة في أية مرحلة من مراحل الدعوى، و تطبيق نصوص جنائية أخرى في جرائم الصحافة والنشر، ومعاقبة ناقل القذف بحسن نية، وعدم تقييد التعويضات المحكوم بها على الصحفيين، وإقرار جنحة المس برؤساء الدول والوزراء والممثلين الدبلوماسيين المعتمدين، وتعقيد شروط النشر وإصدار الصحف، وإقرار حق وزير الاتصال في منع الجرائد والنشرات الدورية وغير الدورية من دخول المغرب مع عدم تخويل ذلك للقضاء.

المدونة الجديدة

وسطر سعيد خمري عددا من المقتضيات الإيجابية الواردة في مشروع مدونة الصحافة والنشر الجديد، ومن جملتها تأكيد المشروع على الالتزام بالدستور والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب في ما يخص حرية الصحافة والنشر، والأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر، وتمكين الصحفي من تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل الدعوى، وإقرار الجزاء في حال رفض الإدارة تسهيل مهمة الصحفي في الحصول على المعلومات، واحترام قرينة البراءة وضمان الولوج إلى المعلومة القضائية.

وأضاف في نفس الصدد إقرار حماية الحق في الحياة الخاصة والحق في الصورة، وإحداث المجلس الوطني للصحافة كآلية للتنظيم الذاتي والنهوض بأخلاقيات المهنة والوساطة في نزاعات الصحافة، وإقرار مبدأ حسن النية في تقدير التعويض في قضايا القذف والسب، وجعل القضاء الجهة الوحيدة المختصة بتلقي تصريحات إصدار الصحف، وجعل الحجز والحجب والإيقاف بيد القضاء وحده، والعمل بالقضاء الجماعي في قضايا الصحافة، والاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية، والتنصيص على ضمان حماية الصحفيين من الاعتداء..

وفي مقابل ذلك، أوضح أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية أن المشروع يعرف حاليا قضايا عالقة ومقتضيات لا تزال تطرح إشكالات من قبيل مسألة إلغاء العقوبات السالبة لحرية الصحفيين، وعدم إقرار مبدأ حسن النية، وعدم تدقيق بعض العبارات الفضفاضة، والحق في الحصول على المعلومات، وضمان التنافسية بين المؤسسات الإعلامية، ومسؤولية مدير النشر، والمساس بحقوق المؤلف من قبل الصحافة الإلكترونية، والشروط العلمية لولوج المهنة، ووضعية الصحفي الحر، والتنظيم الذاتي للصحفيين.

الصحافة وحقوق الإنسان

واستفاد الحاضرون من ورشة تكوينية حول "الآليات الدولية لحماية والنهوض بحقوق الإنسان، نموذج الإعلاميين كمدافعين عن حقوق الإنسان"، حاول من خلالها المؤطّر والناشط الحقوقي عزيز ادمين تقريب الحاضرين من بعض المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان، وإطلاعهم على مختلف المعاهدات الأساسية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تهتم بقضايا حقوق الإنسان، مشيرا إلى ضرورة اعتمادها والإشارة إليها في المواد الإعلامية ذات الصلة.

وختم الحاضرون اللقاء بتفعيل وأجرأة مضامين الورشة الحقوقية من خلال التعامل مع مقالات سابقة، حاولوا ربط مضمونها بالاتفاقيات الدولية، وكيفية تعزيز المواد الإعلامية بمقتضيات تلك الاتفاقيات، سواء تعلقت بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو اتفاقية مناهضة التعذيب، أو اتفاقية حقوق الطفل، أو الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين، أو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أو الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري.

http://www.hespress.com/medias/254527.html

هل تحمل زيارة روس للمنطقة جديدا لتسوية نزاع الصحراء؟

هسبريس– محمد بلقاسم

تساؤلات بالجملة تطرح بالتزامن مع الزيارة الجديدة التي يرتقب أن يقوم بها كريستوفر روس، المبعوث الأممي المكلف بنزاع الصحراء، إلى المنطقة خلال الأسابيع المقبلة، وذلك بعد تحديد المغرب للتاريخ الذي يهم هذا التنقل.

وأعلنت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون عن كون المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة سيجري مشاورات جديدة مع الأطراف المعنية بملف الصحراء، بهدف تسريع الوصول الى الأهداف المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، والمتمثلة في إيجاد حل سياسي للنزاع المعروض على أنظار المنتظم الدولي.

واشترطت المملكة، بعد عودة المبعوث الأممي لمهامه، أن يكون "التقرير السنوي الأممي المرتقب إصداره في أبريل المقبل قصيرا، مع ضرورة تحمل كريستوفر روس مسؤولية كاملة اتجاهه"، وهو ما سيؤدي حسب العديد من المراقبين إلى الوقوف في وجه التسخينات التي غالبا ما تقوم بها جبهة البوليساريو، عبر نشطائها في الأقاليم الجنوبية، باللعب على الوتر الحقوقي.

خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول بوجدة، لم يبد تفاؤلا بالزيارة الجديدة للمسؤول الأممي، موضحا في تصريح لهسبريس أن "المقدمات لا توحي بوجود تغير في موقف الطرف المعادي لوحدة المغرب الترابية"، مشيرا إلى أن الجبهة الانفصالية مازالت متمسكة بمواقفها، وهو ما يؤشر عليه سعيها للتأثير عبر الضغط على الدول القريبة من النزاع أوروبيا وإفريقيا.

وقال شيات إن لعبة البوليساريو أصبحت مملة ومكشوفة ،وتسعى من خلالها إلى توسيع مهمة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الانسان، مسجلا أن "انتباه المغرب لهذه المسألة عبر عنه الاتصال الأخير للملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، وهو ما يسجعل مهام البعثة الأممية لا تتغير".

وفي تعاطي المغرب مع التحالفات الدولية التي بإمكانها التأثير في مسار القضية،أوضح شيات أن "المغرب أبان عن حنكة في التعاطي مع الدول المؤثرة في القرار الأممي، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، رغم وجود خلل أدى في السنة الماضي إلى تقديمها لمقترح رام توسيع مهام المينورسو"، مستبعدا في ذات الوقت أن تؤثر التوترات التي شهدتها علاقته مع فرنسا في موقفها من ملف الصحراء.

وسجل شيات أنه على المغرب الدفع بحل نهائي للملف، لأن مجال حقوق الانسان لم يعد مطروحا بسبب امتلاك المملكة لآلية وطنية لها مصداقيتها، وهي المجلس الوطني لحقوق الانسان.. مشددا على ضرورة نقل المعركة الحقوقية صوب الطرف الأخر الذي يمارس العديد من الانتهاكات دون أن تتجه الأمم المتحدة لمراقبتها، وكذا تحميل البلد المضيف، وهو الجزائر، المسؤولية عنها.

شيات سجل أن التوازن المتوفر حاليا للمغرب يعكس الجانب السلبي في العلاقات الدولية التي يحاول من خلالها التعاطي مع الدولة المؤثرة في القرار الأممي بالتوازي، مضيفا: "هذا يضمن للمغرب استقرارا مرحليا رغم سعيه للحل النهائي الذي يمكن أن يأتي بعد اقتناع الدول الكبرى بضرورة إنهاء النزاع، خصوصا في ظل تنامي الحركات الإرهابية التي ستكون المنطقة حاضنة لها إذا استمر الوضع على ما هو عليه حاليا".

وكان وزير الشؤون الخارجية والتعاونقد طالب المسؤولين الأمميين المكلفين بتسيير الصراع بضرورة التحلي بالموضوعية واحترام مسؤولية ومهمة المينورسو، دون التدخل في الأمور التي ليست من اختصاصها وهي ملف مراقبة حقوق الانسان.. وسجل المسؤول الحكومي أن "المغرب تعامل بحزم مع الانزلاقات الخطيرة التي شهدتها قضية الصحراء وخصوصا التقرير الأممي"، موضحا أن "من أخطرها التعامل مع الصحراء كمنطقة غير تابعة للسيادة المغربية، وعدم تحميل الجزائر المسؤولية، واقتراح البوليساريو للتعاون مع آليات لحقوق الانسان، والإشارة للثروات الطبيعية والمراقبة الدائمة لحقوق الانسان".

http://www.hespress.com/orbites/254445.html

تسويَة وضعيات الإقامَة همّت 16180 مهاجرًا نحو التراب الوطنيّ

هسبريس– محمد بلقاسم

كشف **المجلس الوطني لحقوق الانسان**،عن نتائج عملية التسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين بالمغرب ومسألة إدماجهم، معلنا أن القبول قد مس قرابة 60 في المائة من عدد الطلبات التي توصلت بها اللجان الجهوية المنتمية للـCNDH.

وبلغ عدد الطلبات التي تم وضعها، إلى حدود 15 يناير الماضي، 27 ألفا و130 طلبا، تم قبول 16 ألفا و 180 منها، وهو ما يعادل الـ59.63 في المائة من مجموع الطلبات المتوصل بها، حيث استقبلت جهتا الرباط والدار البيضاء النصيب الأوفر بـ8481 للأولى و6996 بالنسبة للثانية.

وسجلت النساء نسبة مهمة ممن شملتهم عملية تسوية وضعية التواجد فوق التراب المغربي، حيث بلغت عدد طلباتهن حوالي 57 في المائة، وهو ما يعادل 9202، في حين بلغت نسبة الرجال 39 في المائة بـ6232، وبالبقية مست الأطفال بنسبة 4 في المائة عن 746 طلبا.

واحتل المهاجرون القادمون من دولة السينغال المرتبة الأولى لدى تصنيف الجنسيات التي بلغت الانتماء إلى 116 دولة، حيث شكل السينغاليون نسبة 24.15 في المائة من الطلبات المقبولة، فيما احتل السوريون المرتبة الثانية بـ19.2 في المائة، متبوعين بالمهاجرين الحاملين للجنسية النيجرية بـ 8.7 في المائة وبعدهم الافواريون بـ8.35 في المائة.

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، قال إن "نجاح السياسية الجديد للهجرة هو رهان ديمقراطي للمملكة المغربية"، مبرزا أن "تمتيع مواطنيها بالحقوق ليس وحده مقياس الديمقراطية بل يجب أن تشمل هذه الحقوق الاخر المتواجد على أرض البلد".. وأشار اليزمي، في كلمته الافتتاحية، أنه "ليس من الضرورة أن ننتظر استفادة المغاربة في العالم بمثل هذه الحقوق حتى نقرها نحن"، معترفا في ذات الآن بأن "عملية الاندماج معقدة ومسلسل طويل جدا ويتطلب تدخل كل الفاعلين وليس فقط أن يكون محط سياسة عمومية".

اليزمي، بعدما أكد أن "رهان العملية هو رهان وطني ولبنة أساسية في تقوية الديمقراطية وتفعيل الديمقراطية في المغرب"، أوضح أن "سياسة الإدماج هي رهان عالمي إذا نجح في المغرب فمن الأكيد أن أثر ذلك سيمتد على المستوى الدولي عموما، وعلى مستوى دول الجنوب بشكل خاص".

وأشارت نعيمة بنوكريم، مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان بالـCNDH، إلى اعتماد المغرب، في مجال تسوية وضعية المهاجرين، مقاربة حقوقية.. مشيرة إلى "روح التوافق التي سجلت بين مكونات وهو الامر الذي سمح أن تتم العملية دون عراقيل أو اصطدامات".

وعن المعقيات التي حالت دون تسوية الطلبات التي رفضت والتي بلغت 10950، كشفت المسؤولة الحقوقية أن بعض المهاجرين لم يستوفوا الشروط الموضوعة ومنها أن عددا من السفارات تأخرت في منح إثباتات الجنسية لبعض المهاجرين، بالإضافة لتعثر إثبات الزواج من مغاربة، في حين أن مجموعة من الأجانب لم يفهموا مجموعة من المصطلحات والمعطيات.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدر في شتنبر 2013 تقريرا حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب، من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، دعا فيه بشكل خاص إلى"بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني".. كما أكد الملك محمد السادس، بعد اطلاعه على التقرير، ضرورة التعاطي مع إشكالية الهجرة بطريقة إنسانية وشاملة، وفي التزام بمقتضيات القانون الدولي ووفق مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف.

وفي هذا الاتجاه أطلقت الحكومة جملة من إجراءات لتشكل معالم السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة بالمغرب أبرزها إطلاق عملية للتسوية الاستثنائية للمهاجرين في وضعية غير قانونية وتنصيب لجنة وطنية لتتبع الطلبات وتلقي الطعون يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.hespress.com/politique/254430.html

تسوية وضعية أزيد من 16 ألف مهاجر سري بالمغرب

النعمان اليعلاوي

6871/4

تجاوزت نسبة طلبات تسوية وضعية المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية، التي تمت الموافقة عليها عند منتصف شهر يناير الجاري، 59 في المائة في مجموع التراب الوطني، أي 16 ألفا و180 موافقة من أصل 27 ألفا و130 طلبا تم إيداعها لدى اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية، حسب حصيلة تم تقديمها خلال يوم دراسي نظمه، أول أمس (السبت) بالرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي أشارت إلى أن المواطنين السنغاليين يتصدرون قائمة طالبي التسوية بمعدل 24،15 في المائة، يليهم السوريون (19،2 في المائة) والنيجيريون بأزيد من 8 في المائة والإيفواريون بـ8 في المائة، تشير أرقام الحصيلة التي استندت إلى تقارير مختلف اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفي السياق ذاته، أوضحت حصيلة المجلس أن نسب الموافقة تتراوح بين 77 في المائة و20 في المائة من جهة لأخرى، موضحة أن جهة الرباط- سلا- زمور- زعير تأتي في الرتبة الأولى بمجموع 8481 طلبا مودعا، متبوعة بجهة الدار البيضاء الكبرى التي استقبلت أزيد من 6996 طلبا، حسب الأرقام نفسها التي أوضحت أيضا أن جهة وجدة عرفت أكبر تسوية لوضعية السوريين (1409 طلبات من أصل 1847 طلبا)، مضيفة أنه جرى الاعتماد بشكل أكبر على معيار مدة الإقامة، في الوقت الذي سجلت الحصيلة وجود نواقص خصوصا في ما يتعلق بالصعوبة المسجلة في إثبات فترة الإقامة بالنسبة لعدد من المهاجرين، أو علاقة الزواج التي تجمعهم بمواطنين مغاربة، وأيضا غياب دليل بتوجهات محددة لتسهيل مساهمة الجمعيات في دراسة الملفات.من جهته، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الذي ترأس افتتاح هذا اللقاء الذي نظم حول موضوع «الهجرة: حصيلة العملية الاستثنائية للتسوية وقضية اندماج المهاجرين بالمغرب»، إن «المغرب بلغ مرحلة متقدمة في ما يخص عملية تسوية وضعية المهاجرين، وذلك في أفق تحقيق الاندماج»، مشيرا إلى أن «قضية الاندماج التي تعتبر في الوقت الراهن جزءا من النقاشات الدائرة حول الهجرة، سواء في المغرب أو في باقي المجتمعات تتطلب انخراط أكبر عدد من الفاعلين بمن فيهم ممثلي المجتمع المدني»، يقول اليزمي.

تسوية وضعية المهاجرين: نسبة الموافقة على الطلبات المودعة فاقت 59 %

تجاوزت نسبة طلبات تسوية وضعية المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية التي تمت الموافقة عليها عند منتصف شهر يناير الجاري 59 % في المائة في مجموع التراب الوطني. وتجاوزت نسبة طلبات التسوية 16 ألف و180 موافقة من أصل 27 ألف و130 ملفا تم إيداعها لدى اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية.وتبين حصيلة سير هذه العملية التي تم تقديمها خلال يوم دراسي نظمه، اليوم السبت بالرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المواطنين السينغاليين يتصدرون قائمة طالبي التسوية بمعدل 24,15 في المائة، يليهم السوريون (19,2 في المئة) والنيجيريون (8,71 في المائة) والإفواريون (8,35 في المئة).وأظهرت هذه الحصيلة التي استندت إلى تقارير مختلف اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي قدمتها السيدة نعيمة بنواكريم مديرة الحماية بالمجلس، أن نسب الموافقة تتراوح بين 77 في المئة و20 في المئة من جهة لأخرى ، موضحة أن جهة الرباط–سلا–زمور–زعير تأتي في المرتبة الأولى بمجموع 8481 طلبا مودعا، متبوعة بجهة الدار البيضاء الكبرى التي استقبلت أزيد من 6996 طلبا.

جهة وجدة عرفت أكبر تسوية لوضعية السوريينوأشارت إلى أن جهة وجدة عرفت أكبر تسوية لوضعية السوريين (1409 من أصل 1847 طلبا)، مضيفة أن تم الاعتماد بشكل أكبر على معيار مدة الإقامة.وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي الذي ترأس افتتاح هذا اللقاء الذي نظم حول موضوع "الهجرة: حصيلة العملية الاستثنائية للتسوية وقضية اندماج المهاجرين بالمغرب" إن المغرب بلغ مرحلة متقدمة في ما يخص عملية تسوية وضعية المهاجرين، وذلك في أفق تحقيق الاندماج.وأشار في هذا الصدد إلى أن قضية الاندماج التي تعتبر في الوقت الراهن جزءا من النقاشات الدائرة حول الهجرة، سواء في المغرب أو في باقي المجتمعات، تتطلب انخراط أكبر عدد من الفاعلين بمن فيهم ممثلي المجتمع المدني.وأبرز أهمية هذا اللقاء باعتباره يجمع، بالإضافة إلى أعضاء اللجان الجهوية للمجلس، ممثلين عن الجمعيات التي حضرت في اللجان الإقليمية خلال عملية التسوية، داعيا كافة الجمعيات المعنية إلى التفكير في هذه السياسة المتعلقة بالاندماج.من جهة أخرى، أبرزت الحصيلة الإرادة التي عبرت عنها كافة مكونات اللجان الجهوية المكلفة بدراسة طلبات التسوية لضمان نجاح هذه العملية والأخذ بعين الاعتبار مرجعيات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

ضمان حضور مجموعة متنوعة من الجمعيات الممثلةوأشارت الحصيلة التي تم إعدادها على أساس مختلف منشورات فاعلي المجتمع المدني العاملين في مجال الهجرة إلى أن مختلف الأطراف المنخرطة في عملية التسوية أكدت تناسق الجهود التي بذلتها جمعيات المجتمع المدني داخل اللجان الجهوية .كما أبرزت الوثيقة أن المعايير التي تبناها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لانتقاء الجمعيات مكنت من ضمان حضور مجموعة متنوعة من الجمعيات الممثلة داخل اللجان الإقليمية للتسوية.وفي المقابل سجلت الحصيلة وجود نواقص خصوصا ما يتعلق بالصعوبة المسجلة في إثبات فترة الإقامة بالنسبة لعدد من المهاجرين أو علاقة الزواج التي تجمعهم بمواطنين مغاربة .كما تم في سياق هذه الحصيلة التعبير عن الأسف للتباين المسجل في تقييم الوثاق الثبوتية بين مكاتب الأجانب حيث تبنى عدد من المكاتب مرونة كبيرة في ما يتعلق بهذه الوثاق فيما كانت مكاتب أخرى أكثر تشددا في هذا الجانب مع أصحاب الطلبات .

غياب دليل بتوجهات محددةوعلى مستوى الجمعيات الممثلة داخل اللجان الجهوية المعنية سجلت الحصيلة غياب دليل بتوجهات محددة لتسهيل مساهمة الجمعيات في دراسة الملفات مؤكدا وجود صعوبة في حضور كل الاجتماعات في غياب برنامج زمني يأخذ بعين الاعتبار أجندة الفاعلين بالمجتمع المدني .كما تم الأخذ بعين الاعتبار خلال بلورة هذه الحصيلة أراء تم استقاؤها لدى المهاجرين المعنيين بعملية التسوية .ويهدف هذا اللقاء الذي تميز بمشاركة الجمعيات الأعضاء باللجان الإقليمية لمعالجة طلبات التسوية، أيضا إلى بلورة توصيات للجنة التظلم وتحديد حاجيات وآفاق الجمعيات في تنفيذ السياسة الجديدة للإدماج والتفكير في أشكال الشراكة والتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهذه الجمعيات.

http://www.menara.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/2015/02/07/1564189-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AF%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%AA-59.html

CNN:المغرب من عبور إلى إقامة: تعبئة واسعة لإدماج المهاجرين

الرباط، المغرب (— (CNNأعلن السبت عن نتائج عملية استثنائية ضخمة لتسوية أوضاع المهاجرين بالمغرب تم تنفيذها في إطار تجربة تحظى بمتابعة دولية بالنظر الى كونها تقدم اجابة حقوقية وانسانية على محور الهجرة جنوب- جنوب، وتمنح الأمل لآلاف المهاجرين واللاجئين في الاندماج المهني والاجتماعي.

فبعد أن جرت العادة على طرح قضية المهاجرين غير القانونيين واللاجئين في اتجاه الجنوب- الشمال، شكل المغرب نموذجا لتحول بلدان نامية من دول عبور الى دول استقبال، أمام عجز عشرات الآلاف من المهاجرين عن الوصول الى الضفة الجنوبية لأوروبا، مما حفز المملكة على اعلان سياسة استباقية للهجرة تقوم على تسوية واسعة لأوضاع الآلاف من المهاجرين، جلهم من افريقيا جنوب الصحراء، وبعضهم من مناطق الحروب مثل سوريا.

يذكر أن المجلس القومي لحقوق الإنسان أصدر في سبتمبر/أيلول 2013 تقريرا حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب : من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، دعا فيه بشكل خاص إلى"بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني". وأكد الملك بعد اطلاعه على التقرير ضرورة التعاطي مع إشكالية الهجرة بطريقة إنسانية وشاملة، وفي التزام بمقتضيات القانون الدولي ووفق مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف.

وجرت عملية التسوية التي حظيت باشادة المجتمع الدولي على مدى سنة 2014 (من يناير/كانون الثاني الى ديسمبر/كانون الأول) حيث تمت الاستجابة لأزيد من 16 ألف طلب تسوية من مجموع 27 ألف طلب، مع ملاحظة أن غالبية عمليات التسوية شملت نساء (9202 تسوية). واحتل السينغاليون صدارة قائمة طلبات التسوية ب 24.15 في المائة يليهم السوريون (19.2 في المائة) ثم النيجيريون (8.71 في المائة) وذلك من مجموع 116 جنسية.

وسجل المجلس القومي لحقوق الانسان عددا من الاختلالات التي شابت عمليات التسوية عبر المناطق من حيث منهج انتقاء الملفات الذي تسبب في رفض العديد منها وصعوبة التواصل اللغوي مع المهاجرين الناطقين بالانجليزية بسبب نقص المترجمين في عين المكان، وعدم ضبط الموظفين أحيانا لمساطر التسوية وغياب المرونة في تدبير الطلبات.

كما سجل المجلس صعوبات مرتبطة بعدم منح المشغلين رخص الشغل لمستخدميهم من المهاجرين وصعوبة اثبات الاقامة في المغرب لمدة زمنية محددة وعدم تعاون بعض السفارات في تسليم وثائق الهوية لمواطنيها، فضلا عن تخوف مهاجري جنوب الصحراء من التقدم بطلباتهم خشية التعرض للترحيل.

وفي لقاء لتقديم الحصيلة، وصف رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان، ادريس اليازمي، عملية التسوية بأنها "تاريخية"، في ظل التحول الذي تعرفه ظاهرة الهجرة المعولمة من التمركز في اتجاه جنوب-شمال لتشمل أيضا الهجرة جنوب- جنوب. وأكد ريادة المملكة في هذا الصعيد، الى جانب تجارب قليلة لم تكلل بالنجاح على غرار جنوب افريقيا والأرجنتين.

غير أن اليازمي شدد على أن نجاح العملية في صيرورتها يظل رهينا بانخراط جمعيات المجتمع المدني التي أبرز مسؤوليتها، الى جانب الحكومة، في النهوض بمسلسل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمهاجرين واللاجئين في النسيج القومي المغربي.

وبغض النظر عن الجانب الرسمي، تزايد اهتمام المنظمات الحقوقية المغربية بأوضاع المهاجرين غير القانونيين، خصوصا من زاوية مظاهر التمييز والعنصرية، التي تلاحظ أن جل ضحاياها من الأفارقة السود من جنوب الصحراء.

وفي هذا الصدد أطلقت الجمعية المغربية لإدماج المهاجرين، و جمعية الأيادي المتضامنة مشروعين لفائدة المهاجرين بالمغرب. يتعلق المشروع الأول ببرنامج الإدماج الإجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين المقيمين بالمغرب، فيما يتعلق المشروع الثاني بتقديم المساعدات الإنسانية. وسيتم تدبير البرنامجين وتتبعهما من قبل مركز للتوجيه والإرشاد للمهاجرين في بلدة مرتيل (شمال المغرب).

ويروم البرنامج، المعد بشراكة مع الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة وبتعاون مع بلدية مالقا الاسبانية، إلى مساعدة المهاجرين الأجانب القاطنين بالمغرب وتسهيل عملية إقامتهم واندماجهم الشامل في المحيط الإجتماعي والتربوي والثقافي، وكذا تيسير ولوجهم إلى الخدمات الأساسية كالتعليم النظامي وغير النظامي، الصحة وتقديم الإرشاد و التوجيه القانوني فيما يخص حقوق المهاجرين، والدعم المدرسي و القيام بأنشطة تربوية لفائدة أبناءهم، ومساعدة المهاجرين في وضعية إنسانية صعبة.

http://www.maghress.com/ahdathpress/251186

16 ألف إفريقي سويت وضعيتهم فروا إلى أوربا

سيعقد مسؤولو المجلس الوطني لحقوق الانسان، لقاء مع محمد حصاد، وزير الداخلية، وأنيس بيرو، الوزير المكلف بالهجرة،

لتقييم حصيلة الحملة المغربية لتسوية وضعية المهاجرين، وفق ما ذكرت مصادر « الصباح».
المصادر ذاتها أكدت أن المسؤولين الحكوميين، وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيبحثون في هذا اللقاء، عن حلول لملفات ظلت عالقة، خاصة بالنسبة إلى الذين قدموا طلبات تسوية وضعيتهم خلال الأسبوع الأخير من شهر دجنبر 2014، والاتفاق على تقديم أجوبة قانونية على الطعون المقدمة بالنسبة للذين توصلوا بأجوبة كتابية ترفض طلباتهم من قبل اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية، أو استعمال المرونة الإدارية لمراجعة قرارات الرفض.
وأضافت المصادر ذاتها أن المسؤولين المغاربة، سيراجعون أهداف الحملة المغربية، التي تم استحسانها، من قبل العديد من دول العالم، إذ ثبت أن الذين تمت تسوية وضعيتهم، غادروا على الفور التراب الوطني، متجهين إلى أوروبا، ما جعل مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يستغربون لهذا التحول لدى هؤلاء المهاجرين في التعامل مع المغرب من من محل إقامة، إلى بلد للعبور في اتجاه أوروبا نحو هجرة جديدة.
ولم يتعد عدد الطلبات المقبولة لتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين 16 ألفا و180 طلبا، وهوما يعادل 59.63 في المائة، من إجمالي الطلبات التي وصلت إلى 27 ألفا و130 طلبا، أغلبها قدم بجهتي الدارالبيضاء والرباط.
وسجلت النساء نسبة مهمة ممن شملتهم عملية تسوية وضعيتهم فوق التراب المغربي، إذ بلغت عدد طلباتهن حوالي 57 في المائة، وهو ما يعادل 9202، في حين بلغت نسبة الرجال 39 في المائة ب6232، والبقية همت الأطفال بنسبة 4 في المائة، ب746 طلبا.
واحتل المهاجرون القادمون من دولة السينغال الرتبة الأولى من أصل 116 جنسية، إذ شكلوا نسبة 24.15 في المائة من الطلبات المقبولة، فيما احتل السوريون الرتبة الثانية ب19.2 في المائة، متبوعين بحاملي الجنسية النيجيرية ب8.7 في المائة، والإفواريين ب8.35 في المائة.
وقالت نعيمة بنواكريم، مديرة حماية حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الانسان، إن إشكالية الاندماج في النسيج المجتمعي المغربي، لا تزال تعترضها عوائق ثقافية، من كلا الطرفين، مشيرة إلى المعيقات التي حالت دون تسوية 10950 طلبا، ناتجة عن عدم تمكن هؤلاء المهاجرين من استيفاء الشروط، بينها أن عددا من السفارات تأخرت في منح إثباتات الجنسية لمواطنيها، وتعثر إثبات الزواج من مغاربة، كما أن البعض لم يستوعب مصطلحات وردت في الاستمارة الواجب ملؤها.

http://www.marocpress.com/assabah/article-515852.html

عملية تسوية وضعية المهاجرين: نسبة الموافقة على الطلبات المودعة فاقت 59 في المائة (المجلس الوطني لحقوق الإنسان)

تجاوزت نسبة طلبات تسوية وضعية المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية التي تمت الموافقة عليها عند منتصف شهر يناير الجاري 59 في المائة في مجموع التراب الوطني، أي 16 ألف و180 موافقة من أصل 27 ألف و130 ملفا تم إيداعها لدى اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية.

وتبين حصيلة سير هذه العملية التي تم تقديمها خلال يوم دراسي نظمه، اليوم السبت بالرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المواطنين السينغاليين يتصدرون قائمة طالبي التسوية بمعدل 24,15 في المائة، يليهم السوريون (19,2 في المئة) والنيجيريون (8,71 في المائة) والإفواريون (8,35 في المئة).

وأظهرت هذه الحصيلة التي استندت إلى تقارير مختلف اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي قدمتها السيدة نعيمة بنواكريم مديرة الحماية بالمجلس، أن نسب الموافقة تتراوح بين 77 في المئة و20 في المئة من جهة لأخرى ، موضحة أن جهة الرباط–سلا–زمور–زعير تأتي في المرتبة الأولى بمجموع 8481 طلبا مودعا، متبوعة بجهة الدار البيضاء الكبرى التي استقبلت أزيد من 6996 طلبا.

وأشارت إلى أن جهة وجدة عرفت أكبر تسوية لوضعية السوريين (1409 من أصل 1847 طلبا)، مضيفة أن تم الاعتماد بشكل أكبر على معيار مدة الإقامة.

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي الذي ترأس افتتاح هذا اللقاء الذي نظم حول موضوع "الهجرة: حصيلة العملية الاستثنائية للتسوية وقضية اندماج المهاجرين بالمغرب" إن المغرب بلغ مرحلة متقدمة في ما يخص عملية تسوية وضعية المهاجرين، وذلك في أفق تحقيق الاندماج.

وأشار في هذا الصدد إلى أن قضية الاندماج التي تعتبر في الوقت الراهن جزءا من النقاشات الدائرة حول الهجرة، سواء في المغرب أو في باقي المجتمعات، تتطلب انخراط أكبر عدد من الفاعلين بمن فيهم ممثلي المجتمع المدني.

وأبرز أهمية هذا اللقاء باعتباره يجمع، بالإضافة إلى أعضاء اللجان الجهوية للمجلس، ممثلين عن الجمعيات التي حضرت في اللجان الإقليمية خلال عملية التسوية، داعيا كافة الجمعيات المعنية إلى التفكير في هذه السياسة المتعلقة بالاندماج.

من جهة أخرى، أبرزت الحصيلة الإرادة التي عبرت عنها كافة مكونات اللجان الجهوية المكلفة بدراسة طلبات التسوية لضمان نجاح هذه العملية والأخذ بعين الاعتبار مرجعيات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

وأشارت الحصيلة التي تم إعدادها على أساس مختلف منشورات فاعلي المجتمع المدني العاملين في مجال الهجرة إلى أن مختلف الأطراف المنخرطة في عملية التسوية أكدت تناسق الجهود التي بذلتها جمعيات المجتمع المدني داخل اللجان الجهوية .

كما أبرزت الوثيقة أن المعايير التي تبناها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لانتقاء الجمعيات مكنت من ضمان حضور مجموعة متنوعة من الجمعيات الممثلة داخل اللجان الإقليمية للتسوية.

وفي المقابل سجلت الحصيلة وجود نواقص خصوصا ما يتعلق بالصعوبة المسجلة في إثبات فترة الإقامة بالنسبة لعدد من المهاجرين أو علاقة الزواج التي تجمعهم بمواطنين مغاربة .

كما تم في سياق هذه الحصيلة التعبير عن الأسف للتباين المسجل في تقييم الوثاق الثبوتية بين مكاتب الأجانب حيث تبنى عدد من المكاتب مرونة كبيرة في ما يتعلق بهذه الوثاق فيما كانت مكاتب أخرى أكثر تشددا في هذا الجانب مع أصحاب الطلبات .

وعلى مستوى الجمعيات الممثلة داخل اللجان الجهوية المعنية سجلت الحصيلة غياب دليل بتوجهات محددة لتسهيل مساهمة الجمعيات في دراسة الملفات مؤكدا وجود صعوبة في حضور كل الاجتماعات في غياب برنامج زمني يأخذ بعين الاعتبار أجندة الفاعلين بالمجتمع المدني .

كما تم الأخذ بعين الاعتبار خلال بلورة هذه الحصيلة أراء تم استقاؤها لدى المهاجرين المعنيين بعملية التسوية .

ويهدف هذا اللقاء الذي تميز بمشاركة الجمعيات الأعضاء باللجان الإقليمية لمعالجة طلبات التسوية، أيضا إلى بلورة توصيات للجنة التظلم وتحديد حاجيات وآفاق الجمعيات في تنفيذ السياسة الجديدة للإدماج والتفكير في أشكال الشراكة والتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهذه الجمعيات.

http://inasspresse.ma/2015/02/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88/

المغرب يقطع خطوات في تسوية وضعية المهاجرين

المملكة المغربية تفتح الباب أمام المهاجرين غير النظاميين لتسوية أوضاعهم وإدماجهم في البلاد والتي تعتبر رهانا عالميا نجح المغرب في تنفيذه.

العرب محمد بن احمد العلوي

المغرب بلغ مرحلة متقدمة في ما يخص عملية تسوية وضعية المهاجرين

الرباط– **نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، يوما دراسيا حول "نتائج عملية التسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين بالمغرب ومسألة إدماجهم".**

وكان اللقاء محطة لأجل الوقوف عند حصيلة عملية التسوية الاستثنائية للمهاجرين وتوصيات اللجنة الوطنية للتتبع وتقديم الشكاوى، بالإضافة إلى تحديد حاجيات المنظمات في ما يتعلق بالدعم وتعزيز القدرات في مجال رصد وتتبع تفعيل السياسة الجديدة في مجال الهجرة.

وقد فتح المغرب الباب لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، وفي هذا السياق يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدر سنة 2013، تقريرا حول الهجرة بالمغرب تحت عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، دعا فيه بشكل خاص إلى "بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني".

وأكد إدريس إليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في افتتاح اللقاء بالرباط أن "نجاح سياسة الهجرة الجديدة للمغرب لبنة أساسية لتقوية الديمقراطية في البلاد"، وأضاف بأن، "مقياس الديمقراطية ليس فقط تمتع مواطني البلد بحقوق الإنسان، بل يمتد ليشمل حتى الآخر المتواجد على أرض البلد".

وأشار إلى أن "سياسة الإدماج هي رهان عالمي إذا نجح في المغرب فمن الأكيد أن أثر ذلك سيمتد على المستوى الدولي عموما، وعلى مستوى دول الجنوب بشكل خاص".

وشدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه "ليس من الضرورة أن ننتظر استفادة المغاربة في العالم بمثل هذه الحقوق حتى نقرها نحن"، مضيفا أن "المغرب بلغ مرحلة متقدمة في ما يخص عملية تسوية وضعية المهاجرين".

وفي حصيلة استندت إلى تقارير مختلف اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تم تقديمها خلال اليوم الدراسي، تجاوزت نسبة طلبات تسوية وضعية المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية التي تمت الموافقة عليها عند منتصف شهر يناير الماضي 59 بالمئة في المئة في مجموع التراب الوطني.

أما نسبة طلبات التسوية فقد وصلت إلى أكثر من 16 ألف و180 موافقة من أصل 27 ألف و130 ملفا، تم إيداعها لدى اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية.

نفس الحصيلة أبانت أن المواطنين السنغاليين يتصدرون قائمة طالبي التسوية بمعدل 24,15 في المئة، يليهم السوريون 19,2 في المئة، والنيجيريون 8,71 في المئة.

وبخصوص العراقيل التي عرفتها عملية تسوية أوضاع المهاجرين، فقد رصدت نعيمة بنو اكريم مديرة الرصد وحماية حقوق الإنسان، تأخر عدد من سفارات الدول التي ينتمي إليها المهاجرون في منح إثبات الجنسية لمواطنيهم.

http://www.alarab.co.uk/?id=44798

لقاء إزالة الجفوة بين فرانسوا هولاند ومحمد السادس في الإليزيه

الرباط ـ عبدالحق بن رحمون

بعد الأزمة السياسية، التي اندلعت بين الرباط وباريس لما يقارب سنة على إثر استدعاء القضاء الفرنسي لمدير المخابرات المغربية للتحقيق معه في شكاية تعذيب قالت مصادر من باريس أن لقاءً سيجمع ظهر اليوم الاثنين 9 شباط فبراير الجاري في قصر الإليزيه العاهل المغربي الملك محمد السادس بالرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند. واضاف المصدر أن هذا اللقاء يأتي على هامش الزيارة الخاصة التي يقوم بها الملك محمد السادس إلى فرنسا.

على صعيد آخر، **أكد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن الرهان أمام المغرب الآن يتجلى في اندماج المهاجرين وتمكينهم من المشاركة السياسية**. وأضاف اليزمي، الذي كان يتحدث في الجلسة الافتتاحية ليوم دراسي حول نتائج عملية تسوية وضعية الأجانب المقيمين في المغرب وإدماجهم يوم السبت في الرباط، أكد أن نجاح سياسة الهجرة الجديدة للمغرب لبنة أساسية لتعزيز الديمقراطية في البلاد، كما أوضح أن مقياس الديمقراطية ليس فقط تمتع مواطني البلد بحقوق الإنسان، بل يمتد ليشمل حتى الآخر المتواجد على أرض البلد. هذا يذكر أن المغرب كان قد نهج المغرسياسة جديدة في مجال الهجرة وفتحه الباب أمام المهاجرين المتواجدين بطريقة غير شرعية على أراضيه لتسوية أوضاعهم. كما أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن البعد الاستراتيجي للعملية المذكورة يتجلى في المساهمة في تفعيل الدستور المغربي الذي نص على محاربة التمييز كيفما كان الدافع إليه ، موضحا أن دستور المملكة في أحد بنوده يتحدث كذلك عن تمكين المهاجرين في وضعية قانونية من المساهمة في السياسة المدنية على المستوى المحلي، وهو الشيء الذي يجب على المغرب العمل على تطبيقه، وعدم انتظار حصول مغاربة العالم على هذا الحق في بعض الدول مثل إسبانيا حتى يتمتع به المهاجرون في المغرب ، يردف نفس المتحدث.

من جهة أخرى، قال عبد الاله ابن كيران، رئيس الحكومة، إن هناك فئة حكمت المغرب في الماضي من تاريخ المغرب ورسخت منهجا في الحكم قائم على الاستفادة، مشيرا إلى أن هذا المنطق لم يعد مسموحا به منذ مجيئه إلى الحكومة وقيادته لها.

وأضاف في لقاء يوم السبت بالرباط جمعه بخريجي مدرسة الدراسات العليا في التجارة بباريس (HEC paris)أنه قبل أن يأتي الربيع العربي وعد عدد من النخب في المغرب بأشياء كثيرة، مشيرا إلى أن بعضهم وعد بتحمل مسؤولية وزارة وآخرون وُعدوا بمسؤوليات كبيرة في الدولة، لكن الربيع العربي أوقف كل شيء، مشددا على أن الملك محمد السادس اتخذ قرارا حكيما في الوقت المناسب، في إشارة إلى خطاب 9 آذار مارس التاريخي. وشدد رئيس الحكومة على أن المشكل في المغرب هو الثقة، معتبرا أن الثقة هي الأساس.

http://www.azzaman.com/2015/02/09/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%81%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A7-%D9%87%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF-%D9%88/

ادريس اليازمي يطرد الصحافيين من يوم دراسي بأحد فنادق الرباط

أمر ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم السبت، بطرد عدد من الصحافيين من اليوم الدراسي بالرباط حول "نتائج عملية تسوية وضعية الأجانب بالمغرب ومسألة إدماجهم" بدعوى ان اللقاء مغلق.

و استغرب متتبعون لسلوك اليازمي باعتبار ان اللقاء مقام في فندق و ليس في مقر المجلس. و يرجع السبب الحقيقي الذي جعل اليازمي يامر موظفين بالمجلس بإخراج الصحافيين ، هو ظهور انتقادات من قبل مشاركين في اللقاء حول مسار عملية تسوية اوضاع المهاجرين.

من جهة أخرى قاطعت عدد من الجمعيات الوازنة في مجال الهجرة لقاء اليازمي ، لرفضه رفع طلب لوزير الداخلية برفع حصة المهاجرين في تسوية الوضعية، مما جعله يستنجد بلاعبي الاحتياط من عدد من الجمعيات المحلية الباهتة و عدد من طلبة الماستر و من يسمون انفسهم باحثين في مجال الهجرة.

و سجلت الحصيلة التي قدمت خلال اللقاء ، وجود نواقص خصوصا ما يتعلق بالتباين المسجل في تقييم الوثاق الثبوتية بين مكاتب الأجانب حيث تبنى عدد من المكاتب مرونة كبيرة في ما يتعلق بهذه الوثاق فيما كانت مكاتب أخرى أكثر تشددا في هذا الجانب مع أصحاب الطلبات .

كما سجل الحاضرون غياب دليل بتوجهات محددة لتسهيل مساهمة الجمعيات في دراسة الملفات مؤكدا وجود صعوبة في حضور كل الاجتماعات في غياب برنامج زمني يأخذ بعين الاعتبار أجندة الفاعلين بالمجتمع المدني .

و كان بلاغ لمجلس اليزمي قال أنه سينظم يوم السبت 7 فبراير 2015 بالرباط يوما دراسيا حول "نتائج عملية التسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين بالمغرب ومسألة إدماجهم" ، بمشاركة الجمعيات العضوة في اللجان الإقليمية المكلفة بمعالجة طلبات تسوية وضعية الأشخاص في وضعية إدارية غير قانونية.

http://zoompresse.com/news6373.html

المغرب يقبل 60 بالمائة من طلبات تسوية وضعية المهاجرين

ع.العالي زينون

قال **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، "إن المغرب بلغ مرحلة متقدمة في ما يخص عملية تسوية وضعية المهاجرين، كما أن الرهان الحقيقي أمام المغرب بعد نجاحه في هذه العملية يتجلى في إدماج هؤلاء المهاجرين وتمكينهم من المشاركة السياسية"**، مضيفا أن نسبة طلبات تسوية وضعية المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية التي تمت الموافقة عليها تجاوزت عند منتصف شهر يناير الجاري 59 في المائة في مجموع التراب الوطني، أي 16 ألف و180 موافقة من أصل 27 ألف و130 ملفا تم إيداعها لدى اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية.

وأكد اليزمي حسب ما أوردته وكالة المغرب العربي للأنباء، خلال ترؤسه افتتاح لقاء نظمه المجلس أمس السبت حول موضوع "الهجرة: حصيلة العملية الاستثنائية للتسوية وقضية اندماج المهاجرين بالمغرب"، أن المواطنين السينغاليين يتصدرون قائمة طالبي التسوية بمعدل 24,15 في المائة، يليهم السوريون (19,2 في المائة) والنيجيريون (8,71 في المائة) والإفواريون (8,35 في المائة).

وأظهرت هذه الحصيلة التي استندت إلى تقارير مختلف اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،أن جهة وجدة عرفت أكبر تسوية لوضعية السوريين (1409 من أصل 1847 طلبا)، من خلال الاعتماد بشكل أكبر على معيار مدة الإقامة، كما أن نسب الموافقة تتراوح بين 77 في المائة و20 في المائة من جهة لأخرى ، وحلت جهة الرباط–سلا–زمور–زعير في المرتبة الأولى بمجموع 8481 طلبا مودعا، متبوعة بجهة الدار البيضاء الكبرى التي استقبلت أزيد من 6996 طلبا.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%82%D8%A8%D9%84-60-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86

المغرب يسوي نصف طلبات المهاجرين السريين

9 فبراير 2015 6 زيارة

أفادت مصادر رسمية مغربية، أنه تم قبول نصف طلبات المهاجرين السريين الذين يقيمون بالمغرب والبالغ عددهم أكثر من 27 ألف طلب.

وحسب ما أعلنه المجلس الوطني لحقوق الانسان أنه تم قبول قرابة 60 بالمائة، من عدد الطلبات التي توصلت بها لجانه الجهوية، حيث يبلغ عدد الطلبات حتى منتصف يناير الماضي 27 ألف و130 طلب، وتم قبول 16 ألفا و180منها.

وبلغت نسبة النساء,حسب المصادر ذاتها، ممن شملتهم عملية التسوية حوالي 57 بالمائة، وهو مايعادل 9202، في حين بلغت نسبة الرجال 39 بالمائة ب6232، والبقية من الأطفال بنسبة 4 بالمائة عن 746 طلبا.

وأكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن رهان العملية رهان وطني ولبنة أساسية في تقوية الديموقراطية في المغرب، وأن سياسة الإدماج هي رهان عالمي، إذا نجح في المغرب فمن الأكيد سيؤثر ذلك على المستوى الدولي عموما، وعلى دول الجنوب خصوصا.

http://www.infomedia.ma/2015/02/09/37259/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B3%D9%88%D9%8A-%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A

أهم أولويات العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان في آخر إجتماع لها بالرباط

عقد المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان اجتماعه الأسبوعي العادي قبيل شهر فبراير الجاري بالرباط لتدارس مستجدات الساحة الحقوقية التالية :

– الاعتداء على الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضد ضحايا سنوات الرصاص من أقاليم الشمال.

– الاعتداء على الحق في التظاهربالنسبة للباعة المتجولين بمدينة الدار البيضاء

– منع السلطات للدورة التكوينية الجهوية التي كان منتظرا أن

يحتضنها المكتب الإقليمي للعصبة بالجديدة ،

– استمرار سياسة المنع لأنشطة حقوقية أخرى كما حدث لمؤسسة فريديريش نومان،

– احتجاز المشاركين في تصوير برنامج عواصم الذي تبثه قناة فرانس 24 بإحدى فنادق العاصمة ،

– منع قناة سكاي نيوز من تصوير ربورتاج بمركز ''تيكوليت ''بأزيلال رغم توفرها على رخصة من المصالح المعنية

وبعد مناقشة عميقة لكل القضايا تم تسجيل ما يلي :

–يدين المكتب المركزي للعصبة منع السلطات للدورة التكوينية الجهوية التي كانت تعتزم

العصبة تنظيمها تنفيذا لاتفاقية الشراكة الموقعة مع وزارة العدل والحريات بمركز

مؤسسة نادي الأعمال الاجتماعية للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالجديدة لفائدة

نشطاء المجتمع المدني بجهة عبدة دكالة من أجل تعزيز النهوض والحماية في مجال حقوق الإنسان يومي 17 و 18يناير 2015 ، ويستغرب لتراجع مدير المركز عن موافقته بتنظيم الدورة التكوينية، وإصراره على ضرورة التوفر على ترخيص مكتوب من طرف باشا المدينة ضدا على القانون :

– يستنكر منع سلطات ولاية الرباط لمؤسسة فريديريش نومان من تنظيم مؤتمر حول : '' الإعلام والحريات بالمنطقة المغاربية '' يومي 23 و24 يناير بإحدى فنادق العاصمة بمشاركة صحفيين ومثقفين أجانب مما يشكل إساءة واضحة من طرف سلطات الولاية لسمعة البلد

يشجب احتجاز السلطات للصحفيين :

سناء العاجي وخالد كدار والكوميدي الساخر أحمد السنوسي بزيز بإحدى فنادق العاصمة ، بعد تصويرهم لبرنامج تلفزيوني ضمن سلسلة عواصم الذي تبثه قناة فرانس 24 ، وقد قامت السلطات بحجز شريط البرنامج الذي ينشطه الصحفي المغربي جمال أبو دومة .

– يدين منع السلطات لقناة سكاي نيوز من تصوير روبورتاج بمركز تيكوليت بأقليم أزيلال رغم توفر القناة على ترخيص من المصالح الإدارية المعنية .

– يستنكر تعرض مجموعة من ضحايا سنوات الرصاص المنتمين إلى أقاليم الشمال للعنف من طرف القوات العمومية عند خوضهم لاعتصام واحتجاج أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

– يدين استعمال القوات العمومية للعنف ضد الباعة المتجولين بمدينة الدار البيضاء ،

والاعتقالات التي طالت البعض منهم ، ويطالب السلطات المختصة بإيجاد الحلول

الاجتماعية المناسبة بعيدا عن استعمال العنف ، ومحاكمة المحتجين.

– يجدد المكتب المركزي مطالبته الدولة المغربية بضرورة إطلاق سراح المواطن المغربي

مصطفى الحسناوي الذي أصدر في حقه فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي

قرارا يطالب بالإفراج عنه فورا وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به ، ويستنكر

التعسفات التي يتعرض لها بالسجن المركزي بالقنيطرة بمحاولة إذلاله ، والمس بكرامته

عندما قرر طبيب السجن بضرورة نقله إلى المستشفى الإقليمي بالقنيطرة لتلقي العلاج .

– يطالب بإطلاق سراح المعتقل محمد حاجب الذي أصدر في حقه هو الآخر فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي قرار يطالب الدولة المغربية بالإفراج عنه خاصة بعد إعلان وزارة الخارجية الألمانية مؤخرا رسميا بأن لا علم لها بتورط محمد حاجب الذي يحمل الجنسية الألمانية كذلك في أعمال إرهابية بدولة باكستان.

http://www.sawtoalmojtamaa.com/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%86/

بمقر جمعية النخيل..عقوبة الإعدام تجدد الخلاف بين حقوقيين وإسلاميين بمراكش

جولة أخرى من جولات الجدل القائم بين المنافحين عن تنفيذ عقوبة الإعدام بالمغرب والمناوئين لذلك، احتضنها مركز عناية للتنمية والأعمال الاجتماعية بالمغرب، بتنسيق مع نقابة المحامين بالمغرب، أمس السبت، لم تسفر سوى عن مزيد من تقوية منافذ الاختلاف.

وفيما دافع حقوقيون وخبراء عن الحق في الحياة كجزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان، طالب آخرون بعدم الارتكان إلى جدال غير منتج، فيما يخص إلغاء عقوبة الإعدام، باعتبار تقليب الأولويات وإثارة مسائل لا تستوجب الزخم الحقوقي والإعلامي.

الإعدام والقانون

الحسن السويدي، نائب الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بمراكش، وفريد غنام، وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بمراكش، تطرقا لموضوع عقوبة الإعدام من زاوية الارتهان بتأسيس أرضية مسبقة حول نصوص القانون الجنائي المغربي، الذي نص على العقوبة 22 مرة، 9مرات فيما يخص الجرائم ضد الأشخاص، و11 مرة فيما يخص الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي والنظام العام.

السويدي أوضح أن القانون المغربي حصر عقوبة الإعدام في ثلاثة أصناف من الجرائم ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي، مطالبا بوجوب فك العزلة عن الموضوع، عبر تأسيس بنية حوارية لكل المتدخلين، وإعادة الاعتبار لسلطة الممارسة القانونية دون المساس بحقل الاجتهاد القضائي.

وأكد السويدي على إبعاد الإيديولوجيا والدين والسياسة عن الخوض في غمار هذه المهمة الشاقة، التي يقترب المغرب من الحسم فيها، بالتوافق واستنتاج العبر، مع الاستناد العلمي والخبراتي الكفيلين بحل المشكل من الأساس".

وبدوره أكد غنام فعالية العقوبة في القانون الجنائي، معتبرا أن أي لبس في تأويل المعطيات بخصوص موضوع ما مرده الأساسي إلى قلة الخبرة والنظر من زاوية أحادية، ومن ثمة فعقوبة الإعدام يجب أن يتأسس الحوار حول جدواها من عدمه في ظل رؤية متكاملة وشاملة".

نقطة الاختلاف

الاختلاف بين معارضي تنفيذ عقوبة الإعدام ومؤيديه بدأ عندما التقط الكلمة النقيب إبراهيم صادوق، نائب رئيس المرصد القضائي المغربي للحقوق والحريات، وإن كان قد أبدى توجسه من الكلام باسم المرصد، معربا عن خيبة أمله في الفهم الخاطئ للعقوبة.

وعبر صادوق عن أسفه من عدم الالتفات للضحايا كطرف مغبون مهضوم الحق، متشبثا بمعارضته التدخل في شؤون الشريعة الإسلامية بالإلغاء أو التعديل، رافضا الإلغاء باعتبار العقوبة مهمة وضرورية في مكافحة الجرائم الخطيرة وردع المجرمين.

ورد النقيب عمر أبو الزهور، نائب رئيس شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام بالمغرب، معتبرا وجهة النظر تلك قاصرة في ما آلت إليه وضعية حقوق الإنسان في المغرب، وارتباط ذلك بمجموعة من الانتظارات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

أبو الزهور قال إن عقوبة الإعدام تعتبر معاملة غير إنسانية، والشبكة المغربية أظهرت أن العقوبة يتم إصدارها غالبا بعد المحاكمات غير العادلة، ويتم تنفيذها بطريقة تمييزية في أغلب الأحيان، مبرزا أن الزعم بأن الإعدام له أثر وقائي لا يقوم على أي دليل أو برهان.

حقوقيون

نظرة إسلامية

وأوضح حمّاد القباج، المدير التنفيذي لمؤسسة ابن تاشفين للدراسات والأبحاث، مدلول القصاص في الشريعة الإسلامية، وتأطيرها الأصولي ومراميها التربوية والاجتماعية، استنادا إلى قول الله تعالى: "ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب".

وقال القباج إنها "درجة من درجات سمو النفس عما يكدر جودة سيرها، بالرجوع للحق واستلهام العبر"، قبل أن يحاول تفكيك رؤية من ساروا على هذه القناعة، من داخل الديمقراطيات الغربية، معبرا عن استغرابه من عدم قراءة رفض بعض الولايات الامريكية التنازل عن عقوبة الإعدام، لأنها تردع وتؤسس لمجتمع متضامن ومسؤول.

وقال المدير التنفيذي لمؤسسة ابن تاشفين إن الجانب العلمي في قضية تطبيق عقوبة الإعدام من عدمها حاضر بقوة في مرامي فعالية العقوبة وأهدافها، ليس في شان القصاص فقط ، ولكن أيضا في تنقية شوائب الفتنة ومظاهر الجريمة والفوضى.

زوايا حقوقية

ياسين دريان، المدير التنفيذي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش آسفي، استحضر رأي مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في قضية شائكة مثل عقوبة الإعدام، معتبرا أن العقوبة تمس أحد أهم ركائز الدستور المغربي، ألا وهو الحق في الحياة.

وقال دريان إن المغرب مطالب بالتعجيل في الانخراط مع الدول التي ألغت عقوبة الإعدام، هي ثلث دول العالم، إن على المستوى القانوني أو التطبيقي، مؤكدا أن إلغاء عقوبة الإعدام قضية رمزية للغاية تذكر بالطابع الكوني لحقوق الإنسان.

http://marrakechalaan.com/article-72854

عبد الحق عندليب، عضو المكتب التنفيذي لمنتدى الحقيقة والإنصاف بالمغرب، ذكر في معرض مداخلته بمفاهيم حقوق الإنسان والإنصاف والمصالحة الناتجة أساسا عن جملة أخطاء ارتكبت سابقا في حق اشخاص حوكموا لمجرد آرائهم السياسية.

وقال عندليب إنه ليس ممكنا التعايش مع منظومة إزهاق الأرواح، مادامت مرجعيتها متخلفة عن المجتمعات المدنية الواعية بقدسية الحق في الحياة، معتبرا إشكالية عقوبة الإعدام متناهية الصلاحية، مضيفا أن الخلافات بين المؤيدين والمعارضين زوبعة في فنجان، وأن الأصل هو الحياة".

لطيفة خوباشي، أستاذة القانون الخاص بكلية الحقوق بمراكش، أفادت أن الأبحاث الميدانية أكدت أن اعتماد عقوبة الإعدام لا يشكل مدخلا حاسما للحد من تنامي الجرائم الخطيرة، طالما لم يتم الوقوف على مختلف العوامل التي تغذي سلوك الإجرام وترفع من منسوبية الجريمة.

وأعطت خوباشي، ضمن مداخلتها في الندوة العلمية، صورا واقعية لنفوذ الجريمة في المجتمع المغربي، معللة هذا التصاعد بعدم وجود ضوابط قانونية وأخلاقية، بالإضافة إلى احتمال ورود الأخطاء القضائية.

وعرفت المائدة المستديرة، التي قام بتسييرها الباحث مصطفى غلمان مجموعة من التدخلات، على رأسها رئيس نقابة المحامين بالمغرب، الحسين الراجي، الذي أبدى تخوفه من إطالة النظر في عقوبة الإعدام، دون الوعي بمدى أهمية إدراجها ضمن حلقة تصحيح مسار حقوق الإنسان.

وقال الراجي إن مفهوم المدنية يرتكز أساسا على الإحاطة بمستوى تعبئة المستقبل الحقوقي والقانوني، من أجل ممارسة حياة خالية من العدم والموت، مضيفا أن المغرب مطالب بعدم التناقض مع فحوى المعاهدات الدولية التي تنص على تقليص عدد الأفعال الجنائية المستوجبة للإعدام في أفق إلغائها نهائيا.

تسوية وضعية أزيد من 16 ألف مهاجر سري

تجاوزت نسبة طلبات تسوية وضعية المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية، التي تمت الموافقة عليها منتصف شهر يناير الجاري، 59 في المائة في مجموع التراب الوطني، أي 16 ألف و180 موافقة من أصل 27 ألفا و130 طلبا تم إيداعها لدى اللجان الإقليمية المكلفة.

وحسب يومية الأخبار في عددها الصادر ليوم عد الإثنين، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أشار إلى أن المواطنين السنغاليين يتصدرون قائمة طالبي التسوية بمعدل 24,15 في المائة، يليهم السوريون بـ19,2 في المائة، والنيجيريون بأزيد من 8 في المائة، والإيفواريون بـ8 في المائة.

وتشير أرقام الحصيلة التي استندت إلى تقارير مختلف اللجان الجهوية للمجلس، إلى أن نسب الموافقة تتراوح بين 77 في المائة و20 في المائة من جهة لأخرى، موضحة أن جهة الرباط سلا زمور زعير، تأتي في الرتبة الأولى بمجموع 8481 طلبا مودعا، متبوعة بجهة الدارالبيضاء الكبرى التي استقبلت أزيد من 6996 طلبا.

http://www.alhadate.com/ahdath-maroc/item/5709-%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

Le bilan «exceptionnel» du CNDH

Plus de 16.000 sans-papiers régularisés

Les avis favorables varient entre 77 et 20% d'une région à l'autre. La région qui a régularisé le plus de migrants de nationalité syrienne est celle d'Oujda. D'un total de 1.847 migrants ayant déposé leurs demandes, cette région en a régularisé 1.409.

Imane Nigrou
inigrou@aujourdhui.ma

56% des migrants ayant déposé leur demande de régularisation ont reçu des réponses favorables. C'est ce qui ressort du bilan présenté par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) lors d'une journée d'étude tenue samedi à Rabat. Ce pourcentage varie d'une région du Royaume à une autre. Détails.

En sa qualité de président du CNDH, Driss El Yazami a indiqué que le «*Maroc est dans une phase avancée par rapport à l'opération de régularisation des migrants, et ce à l'horizon de la réalisation de l'intégration*». Les chiffres l'appuient. Ayant pour thème «*Migration: bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc*», cette journée d'étude a été l'occasion pour le CNDH de mettre le point sur ces avancées. Il en ressort qu'à mi-janvier 2015, le Maroc a régularisé 16.180 migrants en situation irrégulière. Il est à noter que les commissions provinciales chargées de cette opération avaient traité, jusqu'à cette date, pas moins de 27.130 dossiers. Selon le CNDH, ce sont les Sénégalais qui viennent en tête des demandeurs avec un taux de 24,15%, suivis des Syriens avec 19,2%, des Nigériens avec 8,71% et des Ivoiriens avec 8,35%.

Naima Benwakrim, directrice de la protection au sein du CNDH, a précisé au cours de cette journée d'étude que ce bilan a été réalisé sur la base des rapports reçus des différentes commissions régionales du CNDH tout en prenant en compte les avis récoltés auprès des migrants concernés par cette opération. Ce regroupement d'informations a permis de définir le nombre et la nationalité des migrants régularisés selon les régions. De ce fait, les avis favorables varient entre 77 et 20% d'une région à l'autre. La région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër est celle où le plus grand nombre de migrants a vu sa situation révisée en atteignant un total de 8.481 demandes déposées, suivie de celle du Grand Casablanca qui a reçu plus de 6.996 demandes. Un autre constat révélateur a été mis à l'évidence par ce bilan. La région ayant régularisé le plus de migrants de nationalité syrienne est celle d'Oujda. D'un total de 1.847 migrants ayant déposé leurs demandes, cette région en a régularisé 1.409. A Oujda, selon le CNDH, le critère de durée de séjour a été le plus demandé.

La difficulté de prouver la durée du séjour pour bon nombre d'immigrés ou encore leur lien de mariage avec des Marocain(es) mis à part, l'une des défaillances déplorées par le CNDH est le fait que le traitement des demandes varie d'une région à une autre. Il existe «*une différence d'appréciation des pièces justificatives d'un bureau d'étrangers à l'autre. Certains bureaux ont adopté une large souplesse concernant les pièces justificatives alors que d'autres ont eu des exigences plus contraignantes pour les demandeurs*», apprend-on auprès du CNDH. A côté de cela, un manque de cadrage a été relevé au niveau des associations représentées au sein des commissions régionales concernées. Le bilan met dans ce sens le point sur «*l'absence d'un guide d'orientations prédéfinies pour faciliter la contribution des associations dans l'étude des dossiers, tout en soulignant la difficulté à assister à toutes les réunions en l'absence d'un planning qui tient compte de l'agenda des acteurs de la société civile*».

Opération de régularisation des migrants

12186

Plus de 59 % des demandes déposées sont favorables

(Suite de la P.1)

Oujda, est la région qui a le plus régularisé les Syriens (1409 sur 1847 demandes), relève le bilan qui note que le critère de durée de séjour a été le plus demandé.

Le président du CNDH, Driss El Yazami, qui présidait l'ouverture de cette rencontre, organisée sur le thème "Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc", a indiqué que le Maroc est dans une phase avancée par rapport à l'opération de régularisation des migrants, et ce à l'horizon de la réalisation de l'intégration. Il a, à cet égard, relevé que la question de l'intégration qui fait partie, à l'heure actuelle, des débats migratoires, aussi bien au Maroc que dans d'autres sociétés, nécessite l'implication d'un maximum d'acteurs dont les représentants de la société civile.

C'est dans ce sens qu'il a mis en évidence l'importance de cette rencontre, dans la mesure où elle rassemble, outre les membres des commissions régionales du Conseil, des représentants d'associations qui étaient présents dans les commissions provinciales lors de cette opération de régularisation, tout en invitant toutes les associations concernées, à réfléchir sur cette politique de l'intégration.

Par ailleurs, le bilan a mis en avant la volonté exprimée par toutes les composantes des commissions régionales chargées d'étudier les demandes de régularisation en vue de garantir le succès de cette opération, ainsi que la prise en compte des référentiels droits de l'Homme et conventions internationales.

De même, les différentes parties prenantes à cette opération de régularisation ont souligné la convergence des efforts fournis par les associations de la société civile, au sein de ces commissions régionales, relève le bilan qui a été élaboré sur la base des différentes publications des acteurs de la société civile œuvrant dans le domaine de la migration.

Le document a également fait ressortir que des critères, adoptés par le CNDH, pour la sélection des associations ont permis d'assurer la présence d'une variété d'associations représentées au sein des commissions provinciales de régularisation.

Cependant, des défaillances ont été relevées par ce bilan qui fait, notamment, état de la difficulté de prouver la durée du séjour pour bon nombre d'immigrés ou encore leur lien de mariage avec des Marocain(es).

Le bilan a déploré également une différence d'appréciation des pièces justificatives d'un bureau d'étrangers à l'autre, expliquant que certains bureaux ont adopté une large souplesse concernant les pièces justificatives alors que d'autres ont eu des exigences plus contraignantes pour les demandeurs.

Au niveau des associations représentées au sein des commissions régionales concernées, le bilan constate l'absence d'un guide d'orientations prédéfinies pour faciliter la contribution des associations dans l'étude des dossiers, tout en soulignant la difficulté à assister à toutes les réunions en l'absence d'un planning qui tient compte de l'agenda des acteurs de la société civile.

L'élaboration de ce bilan a pris également en compte les avis récoltés auprès des migrants concernés par cette opération de régularisation.

Cette rencontre, marquée par la participation d'associations membres des commissions provinciales de traitement des demandes de régularisation s'assigne, également, pour objectif de formuler des recommandations pour la commission de recours, identifier les besoins et les perspectives des associations dans la mise en œuvre de la nouvelle politique d'intégration et de mener une réflexion sur les formes de partenariat et de collaboration entre le CNDH et ces associations.

Les régularisations des migrants irréguliers ont triplé en six mois

16.180 dossiers acceptés et 10.950 rejetés en une année

C'est un chiffre extrêmement faible que le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** a dévoilé, samedi dernier en matière de régularisation des étrangers en situation administrative irrégulière au Maroc. Selon le CNDH, elles ont atteint le nombre de 16.180, soit 60% des 27.130 dossiers déposés jusqu'au 15 janvier dernier. Quant au nombre de dossiers rejetés, il a atteint 10.950. Rabat et Casablanca arrivent en tête des villes qui ont accueilli le plus grand nombre de demandes de régularisation avec respectivement 8.481 et 6.996.

Les femmes ont été les premières bénéficiaires de cette opération avec la régularisation de 9.202 dossiers, soit 57% de l'ensemble contre 6.232 cas pour les hommes qui ne représentent que 39% des dossiers acceptés. Une nette évolution par rapport aux chiffres dévoilés en juin dernier qui indiquaient que les femmes ne représentaient que 30% (5.000) contre 70% pour les hommes. Pour leur part, les enfants représentent 4%, soit 746 dossiers.

La répartition par nationalité de ces migrants régularisés place les Sénégalais en tête du peloton avec 24,15% suivis par les Syriens (19,2%), les Nigériens (8,7%) et les Ivoiriens (8,35%). Un classement qui ne semble pas bouger depuis six mois sauf pour les Syriens qui se trouvent aujourd'hui en deuxième place alors qu'ils ne figuraient nullement dans la liste des nationalités bénéficiaires. Leur nouveau positionnement trouve son explication dans la volonté des autorités marocaines de mettre un terme au problème des demandeurs d'asile syriens qui perdure depuis le déclenchement de la guerre en Syrie.

Pourtant, ces chiffres renseignent peu sur le bilan de cette opération de régularisation des migrants irréguliers. D'abord, au niveau des motifs. En fait, ces statistiques restent muettes concernant le nombre de titres de séjour délivrés pour des motifs familiaux (cas des conjoints de ressortissants marocains et ceux d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc ainsi que les enfants issus de ces deux cas), pour des motifs économiques (les étrangers disposant de contrats de travail effectifs et ceux justifiant de cinq ans de résidence continue au Maroc) ou pour des motifs humanitaires (les étrangers atteints de maladies graves).

Ensuite, le bilan du CNDH ne précise pas s'il s'agit d'un bilan provisoire ou définitif. En effet, il ne spécifie pas s'il compte les cas de personnes ayant déposé leurs dossiers en décembre et qui doivent compter au moins deux mois avant d'être fixés sur leur sort. Ceci d'autant plus, que ces statistiques ne disent rien à propos des 10.950 dossiers rejetés et qui doivent atterrir à la Commission nationale de recours chargée d'examiner les demandes ayant fait l'objet d'un avis défavorable. Mieux, elles n'indiquent pas les causes du rejet des dossiers.

http://www.relation-presse.ma/94861_les-regularisations-des-migrants-irreguliers-ont-triple-en-six-mois

Rappelons que plusieurs associations de défense des droits des migrants ont affirmé que cette situation est due à la rigidité des critères d'éligibilité dictés par la circulaire conjointe du ministre de l'Intérieur et du ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, notamment celui relatif à la justification de cinq ans de résidence continue au Maroc. Un constat confirmé également par le ministère de tutelle qui a révélé qu'une grande majorité de dossiers rejetés l'ont été pour cette raison.

Enfin, le CNDH n'a pas pipé mot sur l'âge ou sur le niveau scolaire de cette population. Le bilan de mi-parcours dressé par le ministère de l'Intérieur avait, rappelle-t-on, révélé que 77% de ces migrants ont moins de 40 ans et que les plus de 40 représentent 14% contre 8% pour les moins de 20 ans. Une grande partie de cette population a un niveau scolaire modeste (primaire-42%), voire sans diplôme (37%). Les personnes ayant un niveau supérieur ne dépassent pas les 21%.
Pourtant, pour plusieurs acteurs associatifs, le problème dépasse de loin ces statistiques. Il réside dans la politique migratoire nationale fraîchement initiée par le Royaume. Ils estiment qu'un an après sa mise en œuvre, rien ne semble avoir changé puisque le Maroc continue à assurer le rôle de garde-frontière de l'Union européenne en acceptant de récupérer les migrants illégalement expulsés par l'Espagne des présides occupés de Sebta et Mellilia.
Ces acteurs associatifs estiment que l'opération de régularisation des migrants reste incomplète et fait craindre le pire, comme en témoignent les récentes déclarations du président du CNDH qui craint qu'elle ne cède la place à des opérations d'expulsions. Même évaluation concernant la question de l'asile au Maroc. Les ONG pointent du doigt le manque de volonté des autorités marocaines à vouloir concrétiser leurs engagements. Malgré la validation par elles des propositions du HCR, le dossier des refugiés a été mis en stand-by dans l'attente d'une reprise des activités du Bureau marocain des réfugiés et apatrides.

Opération de régularisation des migrants

Avis favorable pour près de 60 % des demandes déposées

La part des avis favorables des demandes de régularisation de la situation des migrants en situation administrative irrégulière a dépassé les 59 % sur toute l'étendue du territoire national à la mi-janvier 2015, soit 16.180 avis favorables sur un total de 27.130 dossiers déposés auprès des commissions provinciales chargées de cette opération.

Le bilan sur le déroulement de cette opération présenté, samedi à Rabat, lors d'une journée d'étude, initiée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), montre que les Sénégalais viennent en tête des demandeurs avec un taux de 24,15 %, suivis des Syriens (19,2 %), des Nigériens (8,71 %) et des Ivoiriens (8,35 %).

Il ressort de ce bilan basé sur les rapports reçus des différentes commissions régionales du CNDH et présenté par Mme Naima Benwakrim, directrice de la Protection au sein du CNDH, que ces avis favorables varient entre 77 pc et 20 % d'une région à l'autre, précisant que la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër vient en tête en s'accaparant un total de 8.481 demandes déposées, suivie de celle du Grand Casablanca qui a reçu plus de 6.996 demandes.

Oujda, est la région qui a le plus régularisé les Syriens (1409 sur 1847 demandes), relève le bilan qui note que le critère de durée de séjour a été le plus demandé.

Le président du CNDH, Driss El Yazami, qui présidait l'ouverture de cette rencontre, organisée sur le thème "Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc", a indiqué que le Maroc est dans une phase avancée par rapport à l'opération de régularisation des migrants, et ce à l'horizon de la réalisation de l'intégration.

Il a, à cet égard, relevé que la question de l'intégration qui fait partie, à l'heure actuelle, des débats migratoires, aussi bien au Maroc que dans d'autres sociétés, nécessite l'implication d'un maximum d'acteurs dont les représentants de la société civile.

C'est dans ce sens qu'il a mis en évidence l'importance de cette rencontre, dans la mesure où elle rassemble, outre les membres des commissions régionales du Conseil, des représentants d'associations qui étaient présents dans les commissions provinciales lors de cette opération de régularisation, tout en invitant toutes les associations concernées, à réfléchir sur cette politique de l'intégration.

Par ailleurs, le bilan a mis en avant la volonté exprimée par toutes les composantes des commissions régionales chargées d'étudier les demandes de régularisation en vue de garantir le succès de cette opération, ainsi que la prise en compte des référentiels droits de l'Homme et conventions internationales.

De même, les différentes parties prenantes à cette opération de régularisation ont souligné la convergence des efforts fournis par les associations de la société civile, au sein de ces commissions régionales, relève le bilan qui a été élaboré sur la base des différentes publications des acteurs de la société civile œuvrant dans le domaine de la migration.

Le document a également fait ressortir que des critères, adoptés par le CNDH, pour la sélection des associations ont permis d'assurer la présence d'une variété d'associations représentées au sein des commissions provinciales de régularisation.

Cependant, des défaillances ont été relevées par ce bilan qui fait, notamment, état de la difficulté de prouver la durée du séjour pour bon nombre d'immigrés ou encore leur lien de mariage avec des Marocain(es).

Le bilan a déploré également une différence d'appréciation des pièces justificatives d'un bureau d'étrangers à l'autre, expliquant que certains bureaux ont adopté une large souplesse concernant les pièces justificatives alors que d'autres ont eu des exigences plus contraignantes pour les demandeurs.

Au niveau des associations représentées au sein des commissions régionales concernées, le bilan constate l'absence d'un guide d'orientations prédéfinies pour faciliter la contribution des associations dans l'étude des dossiers, tout en soulignant la difficulté à assister à toutes les réunions en l'absence d'un planning qui tient compte de l'agenda des acteurs de la société civile.

L'élaboration de ce bilan a pris également en compte les avis récoltés auprès des migrants concernés par cette opération de régularisation.

Cette rencontre, marquée par la participation d'associations membres des commissions provinciales de traitement des demandes de régularisation s'assigne, également, pour objectif de formuler des recommandations pour la commission de recours, identifier les besoins et les perspectives des associations dans la mise en œuvre de la nouvelle politique d'intégration et de mener une réflexion sur les formes de partenariat et de collaboration entre le CNDH et ces associations.

CNDH : PRESQUE 60% DE RÉPONSES POSITIVES POUR LA RÉGULARISATION DES MIGRANTS

La part des avis favorables des demandes de régularisation de la situation des migrants en situation administrative irrégulière a dépassé les 59 pc sur toute l'étendue du territoire national à la mi-janvier 2015, soit 16.180 avis favorables sur un total de 27.130 dossiers déposés auprès des commissions provinciales chargées de cette opération.

Le bilan sur le déroulement de cette opération présenté, samedi à Rabat, lors d'une journée d'étude, initiée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), montre que les Sénégalais viennent en tête des demandeurs avec un taux de 24,15 pc, suivis des Syriens (19,2 pc), des Nigériens (8,71 pc) et des Ivoiriens (8,35 pc).

Il ressort de ce bilan basé sur les rapports reçus des différentes commissions régionales du CNDH et présenté par Mme Naima Benwakrim, directrice de la Protection au sein du CNDH, que ces avis favorables varient entre 77 pc et 20 pc d'une région à l'autre, précisant que la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër vient en tête en s'accaparant un total de 8.481 demandes déposées, suivie de celle du Grand Casablanca qui a reçu plus de 6.996 demandes.

Oujda, est la région qui a le plus régularisé les Syriens (1409 sur 1847 demandes), relève le bilan qui note que le critère de durée de séjour a été le plus demandé.

Le président du CNDH, Driss El Yazami, qui présidait l'ouverture de cette rencontre, organisée sur le thème « Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc », a indiqué que le Maroc est dans une phase avancée par rapport à l'opération de régularisation des migrants, et ce à l'horizon de la réalisation de l'intégration.

Il a, à cet égard, relevé que la question de l'intégration qui fait partie, à l'heure actuelle, des débats migratoires, aussi bien au Maroc que dans d'autres sociétés, nécessite l'implication d'un maximum d'acteurs dont les représentants de la société civile.

C'est dans ce sens qu'il a mis en évidence l'importance de cette rencontre, dans la mesure où elle rassemble, outre les membres des commissions régionales du Conseil, des représentants d'associations qui étaient présents dans les commissions provinciales lors de cette opération de régularisation, tout en invitant toutes les associations concernées, à réfléchir sur cette politique de l'intégration.

Par ailleurs, le bilan a mis en avant la volonté exprimée par toutes les composantes des commissions régionales chargées d'étudier les demandes de régularisation en vue de garantir le succès de cette opération, ainsi que la prise en compte des référentiels droits de l'Homme et conventions internationales.

http://lnt.ma/cndh-presque-60-reponses-positives-regularisation-migrants/

De même, les différentes parties prenantes à cette opération de régularisation ont souligné la convergence des efforts fournis par les associations de la société civile, au sein de ces commissions régionales, relève le bilan qui a été élaboré sur la base des différentes publications des acteurs de la société civile œuvrant dans le domaine de la migration.

Le document a également fait ressortir que des critères, adoptés par le CNDH, pour la sélection des associations ont permis d'assurer la présence d'une variété d'associations représentées au sein des commissions provinciales de régularisation.

Cependant, des défaillances ont été relevées par ce bilan qui fait, notamment, état de la difficulté de prouver la durée du séjour pour bon nombre d'immigrés ou encore leur lien de mariage avec des Marocain(es).

Le bilan a déploré également une différence d'appréciation des pièces justificatives d'un bureau d'étrangers à l'autre, expliquant que certains bureaux ont adopté une large souplesse concernant les pièces justificatives alors que d'autres ont eu des exigences plus contraignantes pour les demandeurs.

Au niveau des associations représentées au sein des commissions régionales concernées, le bilan constate l'absence d'un guide d'orientations prédéfinies pour faciliter la contribution des associations dans l'étude des dossiers, tout en soulignant la difficulté à assister à toutes les réunions en l'absence d'un planning qui tient compte de l'agenda des acteurs de la société civile.

L'élaboration de ce bilan a pris également en compte les avis récoltés auprès des migrants concernés par cette opération de régularisation.

Cette rencontre, marquée par la participation d'associations membres des commissions provinciales de traitement des demandes de régularisation s'assigne, également, pour objectif de formuler des recommandations pour la commission de recours, identifier les besoins et les perspectives des associations dans la mise en œuvre de la nouvelle politique d'intégration et de mener une réflexion sur les formes de partenariat et de collaboration entre le CNDH et ces associations.

15553/5

Droits de l'Homme

Concours régional des clubs de la citoyenneté

Le deuxième concours régional des clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme á été lancé, samedi, dans les lycées et collèges de la région Tanger-Tétouan, au titre de l'année scolaire 2014-2015, à l'initiative de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) et l'Académie régionale d'éducation et de formation. Selon un communiqué de la CRDH, cette initiative, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre d'un accord de partenariat signé entre la CRDH et l'Académie régionale de Tanger-Tétouan, afin d'encourager l'action des clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme et de renforcer l'esprit de concurrence et de créativité. ■

LE MATIN • LUNDI 9 FÉVRIER 2015 • 19 RABII II 1436 • 15 ⵖⵓⵢⵍⵣ 2965 • 20 CHEVAT 5775 **Directeur de la publication** : Mohammed Haitami

15553 /1-2

Plus de 59% des demandes déposées ont été acceptées

Le CNDH dresse le bilan de l'opération de régularisation des étrangers en situation administrative irrégulière au Maroc

Partant de sa conviction que la problématique migratoire doit être approchée de manière globale et humaniste, conformément au droit international et dans le cadre d'une coopération multilatérale rénovée, le Maroc a initié, début 2014, une nouvelle politique migratoire. Dans ce sens, il a été procédé au lancement officiel, en janvier de l'année passée, des «Bureaux des étrangers», pour recevoir les demandes de régularisation de la situation des immigrés en séjour irrégulier. Un an après, l'opération est arrivée à son terme et le bilan a été dressé samedi dernier à Rabat par le Conseil national des droits de l'Homme. Ainsi, à mi-janvier 2015, les commissions de traitement des demandes ont rendu 16.180 avis favorables sur un total de 27.130 demandes, soit 59,63%.

Page 2

Plus de 59% des demandes déposées ont été acceptées

Le CNDH dresse le bilan de l'opération de régularisation des étrangers en situation administrative irrégulière au Maroc

L'présentation samedi dernier à Rabat du bilan de l'opération de régularisation des étrangers.

Le Conseil national des droits de l'Homme a dressé samedi dernier à Rabat le bilan final l'opération de régularisation des étrangers en situation administrative irrégulière au Maroc. Lors d'une journée d'étude, placée sur le thème «bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation des migrants et leur intégration dans la société», le CNDH a présenté les chiffres définitifs de cette opération ainsi que les lacunes ayant marqué sa mise en œuvre.

Depuis le démarrage de l'opération en janvier 2014, les commissions de traitement des demandes ont rendu 16.180 avis favorables sur un total de 27.130 demandes, soit 59,63%. Par sexe, 9.202 femmes migrantes ont vu leur situation régularisée, soit 57% d'avis favorables. La part des hommes représente 39% de l'ensemble des avis favorables, alors que celle des enfants est de l'ordre de 4%. Notons que ces chiffres, qui remontent à la mi-janvier 2015, ne sont pas définitifs et pourraient être actualisés. Le bilan fait ressortir une panoplie de nationalités concernées par cette opération (116 au total). Les Sénégalais viennent en tête des demandeurs de régularisation (24,15%), suivis des Syriens (19,2%), des Nigérians (8,71%) et des Ivoiriens (8,35%).

Par répartition géographique, Rabat caracole en tête en termes de demandes formulées (8.481), suivie de Casablanca (6.996). S'agissant des avis favorables, ils varient entre 77% et 20% selon les régions. Dans cette lignée, Oujda est la région qui a régularisé le plus de Syriens en rendant 1.409 avis favorables sur un total de 1.847. Du point de vue technique, le bilan fait ressortir que 16.385 avis favorables ont été délivrés sur la base du critère de la durée du séjour (5 ans), 1.499 avis sur la base du travail et 532 postulants répondaient à plusieurs critères d'éligibilité.

7.178 demandes ont été rejetées, car les postulants ne répondaient pas aux critères fixés par la circulaire. Au-delà des chiffres, le CNDH fait le point sur le déroulement de l'opération de régularisation en relevant ses points forts et ses défaillances. S'agissant des acquis, le CNDH met en avant la ferme volonté de l'ensemble des parties prenantes de réussir ce processus, qualifié d'historique par Driss El Yazami, président du CNDH. Ce dernier demeure convaincu que la réussite de cette opération pionnière aura un écho favorable à l'international, notamment au niveau des pays du Sud. Compte tenu de son approche innovante, le processus a pris en compte les référentiels des droits de l'Homme et des conventions internationales. Aussi, il a connu la présence de la société civile au sein des commissions locales chargées du traitement des demandes de régularisation (deux ONG dans chaque commission).

Cependant, le CNDH a enregistré quelques lacunes ayant marqué plusieurs étapes du processus. Au niveau des «bureaux des étrangers», le bilan met l'accent sur la présélection des dossiers avant leur transmission aux commissions locales, ce qui a causé le rejet de certains dossiers au niveau des guichets. À cela s'ajoutent les problèmes liés à la communication avec les immigrés anglophones et ceux parlant des dialectes africains. Au niveau des commissions locales, le bilan déplore les difficultés de communication et de coordination des travaux desdites commissions, le retard dans l'élaboration et la diffusion des PV.

Au niveau des associations représentées, le CNDH précise que celles-ci n'étaient pas suffisamment préparées. D'autant plus que leurs missions n'étaient pas clairement définies. Pour certains immigrés, constituer un dossier n'était pas une tâche aisée, en raison du refus de certains employeurs de délivrer des contrats de travail aux immigrés.

Dans ce sens, le CNDH a soulevé la problématique de l'appréciation différenciée des pièces justificatives. Si certains bureaux se sont montrés souples, d'autres l'étaient beaucoup moins. «En matière de contrat de travail, certains bureaux exigeaient des contrats de travail légalisés, parfois même visés par le ministère de l'Emploi, et d'autres bureaux acceptaient de simples attestations de travail», selon le bilan. Aussi, il a été difficile pour certains immigrés de prouver la durée du séjour et le lien de mariage avec des Marocaines.

Autres difficultés et non des moindres, le CNDH déplore la difficile collaboration de certaines ambassades pour la délivrance des documents d'identité de leurs ressortissants. Pour le Conseil, la circulaire, diversement comprise, a donné lieu à un manque d'uniformité et une interprétation plus ou moins stricte des critères que les candidats à la régulation devaient remplir. ■

Soumaya Bencherki

Le CNDH a soulevé la problématique de l'appréciation différenciée des pièces justificatives. Si certains bureaux se sont montrés souples, d'autres l'étaient beaucoup moins.

بلاغ صحفي

يوم الدراسي بالرباط حول "نتائج عملية تسوية وضعية الأجانب بالمغرب ومسألة إدماجهم"

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم السبت 7 فبراير 2015 بالرباط يوما دراسيا حول "نتائج عملية التسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين بالمغرب ومسألة إدماجهم" وذلك بمشاركة الجمعيات العضوة في اللجان الإقليمية المكلفة بمعالجة طلبات تسوية وضعية الأشخاص في وضعية إدارية غير قانونية.

ويهدف اللقاء إلى الوقوف عند حصيلة عملية التسوية الاستثنائية للمهاجرين وتوصيات اللجنة الوطنية للتتبع وتقديم التظلمات، تحديد حاجيات الجمعيات فيما يتعلق بالدعم وتعزيز القدرات في مجال رصد وتتبع تفعيل السياسة الجديدة في مجال الهجرة بالإضافة إلى التفكير في أشكال التعاون والشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات.

وسيكون اللقاء أيضا فرصة لتحسيس هذه الفعاليات المدنية من أجل انخراط أكبر في الأنشطة الرامية إلى إدماج المهاجرين. كما سيمثل فرصة لبلورة رؤيتها فيما يخص مشاركتها في انجاز سياسة الادماج، وكذا الدور الذي يمكنها أن تلعبه في المجال.

وقد سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن نظم في 7 مارس 2014 حلقة دراسية أولى، جمعت الجمعيات التي لها صفة أعضاء في اللجن الإقليمية من أجل تقديم نتائج مشاركتها وسير عملية التسوية بشكل عام.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدر في شتنبر 2013 تقريرا حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب : من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، دعا فيه بشكل خاص إلى "بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني. وقد أكد جلالة الملك بعد اطلاعه على التقرير ضرورة التعاطي مع إشكالية الهجرة بطريقة إنسانية وشاملة، وفي التزام بمقتضيات القانون الدولي ووفق مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف. وأطلقت الحكومة في هذا الصدد جملة من إجراءات لتشكل معالم السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة بالمغرب أبرزها إطلاق عملية للتسوية الاستثنائية للمهاجرين في وضعية غير قانونية وتنصيب لجنة وطنية لتتبع الطلبات وتلقي الطعون يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

في إطار علملية التسوية الاستثنائية التي جرت ما بين يناير وجنبر 2014، أنيطت بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان مسؤولية تعيين جمعيتين عن كل إقليم للمشاركة في أشغال اللجن الإقليمية المكلفة بمعالجة طلبات تسوية وضعية الأشخاص في وضعية إدارية غير قانونية، وذلك حسب المذكرة المشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

MAPF [0116] *06/02/2015 16h31* Maroc-CNDH-migration

Le bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation des migrants et leur intégration dans la société, thème d'une journée d'étude à Rabat

Général

Rabat, 06 févr. 2015 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise samedi à Rabat, une journée d'étude sur le thème "Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc " avec la participation des associations membres des commissions provinciales de traitement des demandes de régularisation des personnes en situation administrative irrégulière.

Cette rencontre vise à dresser le bilan final de l'opération de régularisation en vue de formuler des recommandations pour la commission de recours, identifier les besoins et les perspectives des associations dans la mise en œuvre de la nouvelle politique d'intégration et à mener une réflexion sur les formes de partenariat et de collaboration entre le CNDH et ces associations en vue d'intégrer les personnes migrantes dans leurs activités, indique un communiqué du CNDH.

La manifestation constituera également un moment de sensibilisation des acteurs de la société civile pour une plus grande implication dans les actions menées en faveur de l'intégration des populations migrantes. Elle sera aussi l'occasion de mener une réflexion sur la vision de ces associations sur leur participation dans la mise en œuvre de cette politique d'intégration.

Le CNDH avait organisé le 7 mars 2014 un premier séminaire avec les associations membres des commissions provinciales afin d'établir le bilan de leur participation et du déroulement de l'opération de régularisation de façon globale, rappelle la même source.

En septembre 2013, le CNDH a rendu public les conclusions de son rapport sur la migration intitulé "Etrangers et droits de l'Homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle ", dans lequel il appelle à "l'élaboration et la mise en œuvre d'une véritable politique publique protectrice des droits, basée sur la coopération internationale et intégrant la société civile".

Un rapport dont a pris connaissance SM le Roi Mohammed VI qui a réitéré sa conviction que la problématique migratoire doit être approchée de manière globale et humaniste, conformément au droit international et dans le cadre d'une coopération multilatérale rénovée.

De ce fait, le gouvernement a adopté des dispositions qui entrent dans le cadre de cette nouvelle politique migratoire dont le lancement de l'opération de régularisation de certains migrants et l'installation de la Commission nationale de recours pour la régularisation des migrants en situation administrative irrégulière.

Dans le cadre de la campagne de régularisation lancée de janvier au décembre 2014, Le CNDH a été chargé d'identifier deux associations par provinces pour participer à la commission provinciale de traitement des demandes de régularisation des personnes en situation administrative irrégulière tel que prévu par la circulaire conjointe du ministère de l'Intérieur et du ministère Chargé des Marocains Résidents à l'étranger et des Affaires de la Migration, selon le communiqué. BZ---COM

http://www.mapinfo.ma/es/search/simple-search?simple_search_type%5Bkeyword%5D=CNDH&simple_search_type%5Bend_date%5D=&simple_search_type%5Bstart_date%5D=&simple_search_type%5B_token%5D=03e2ff39a5ce8c31a9306fad2e3300f05322f29d

MAPF [0051] *07/02/2015 13h52* Maroc-Migration-CNDH-Société civile-Bilan

Opération de régularisation des migrants: Plus de 59 pc des demandes déposées sont favorables (CNDH)

Général / Social

Rabat, 07 févr. 2015 (MAP) - La part des avis favorables des demandes de régularisation de la situation des migrants en situation administrative irrégulière a dépassé les 59 pc sur toute l'étendue du territoire national à la mi-janvier 2015, soit 16.180 avis favorables sur un total de 27.130 dossiers déposés auprès des commissions provinciales chargées de cette opération.

Le bilan sur le déroulement de cette opération présenté, samedi à Rabat, lors d'une journée d'étude, initiée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), montre que les Sénégalais viennent en tête des demandeurs avec un taux de 24,15 pc, suivis des Syriens (19,2 pc), des Nigériens (8,71 pc) et des Ivoiriens (8,35 pc).

Il ressort de ce bilan basé sur les rapports reçus des différentes commissions régionales du CNDH et présenté par Mme Naima Benwakrim, directrice de la Protection au sein du CNDH, que ces avis favorables varient entre 77 pc et 20 pc d'une région à l'autre, précisant que la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër vient en tête en s'accaparant un total de 8.481 demandes déposées, suivie de celle du Grand Casablanca qui a reçu plus de 6.996 demandes.

Oujda, est la région qui a le plus régularisé les Syriens (1409 sur 1847 demandes), relève le bilan qui note que le critère de durée de séjour a été le plus demandé.

Le président du CNDH, Driss El Yazami, qui présidait l'ouverture de cette rencontre, organisée sur le thème "Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc", a indiqué que le Maroc est dans une phase avancée par rapport à l'opération de régularisation des migrants, et ce à l'horizon de la réalisation de l'intégration.

Il a, à cet égard, relevé que la question de l'intégration qui fait partie, à l'heure actuelle, des débats migratoires, aussi bien au Maroc que dans d'autres sociétés, nécessite l'implication d'un maximum d'acteurs dont les représentants de la société civile.

C'est dans ce sens qu'il a mis en évidence l'importance de cette rencontre, dans la mesure où elle rassemble, outre les membres des commissions régionales du Conseil, des représentants d'associations qui étaient présents dans les commissions provinciales lors de cette opération de régularisation, tout en invitant toutes les associations concernées, à réfléchir sur cette politique de l'intégration.

Par ailleurs, le bilan a mis en avant la volonté exprimée par toutes les composantes des commissions régionales chargées d'étudier les demandes de régularisation en vue de garantir le succès de cette opération, ainsi que la prise en compte des référentiels droits de l'Homme et conventions internationales.

De même, les différentes parties prenantes à cette opération de régularisation ont souligné la convergence des efforts fournis par les associations de la société civile, au sein de ces commissions régionales, relève le bilan qui a été élaboré sur la base des différentes publications des acteurs de la société civile œuvrant dans le domaine de la migration.

Le document a également fait ressortir que des critères, adoptés par le CNDH, pour la sélection des associations ont permis d'assurer la présence d'une variété d'associations représentées au sein des commissions provinciales de régularisation.

Cependant, des défaillances ont été relevées par ce bilan qui fait, notamment, état de la difficulté de prouver la durée du séjour pour bon nombre d'immigrés ou encore leur lien de mariage avec des Marocain(es).

http://www.mapinfo.ma/es/search/simple-search?simple_search_type%5Bkeyword%5D=CNDH&simple_search_type%5Bend_date%5D=&simple_search_type%5Bstart_date%5D=&simple_search_type%5B_token%5D=03e2ff39a5ce8c31a9306fad2e3300f05322f29d

Cependant, des défaillances ont été relevées par ce bilan qui fait, notamment, état de la difficulté de prouver la durée du séjour pour bon nombre d'immigrés ou encore leur lien de mariage avec des Marocain(es).

Le bilan a déploré également une différence d'appréciation des pièces justificatives d'un bureau d'étrangers à l'autre, expliquant que certains bureaux ont adopté une large souplesse concernant les pièces justificatives alors que d'autres ont eu des exigences plus contraignantes pour les demandeurs.

Au niveau des associations représentées au sein des commissions régionales concernées, le bilan constate l'absence d'un guide d'orientations prédéfinies pour faciliter la contribution des associations dans l'étude des dossiers, tout en soulignant la difficulté à assister à toutes les réunions en l'absence d'un planning qui tient compte de l'agenda des acteurs de la société civile.

L'élaboration de ce bilan a pris également en compte les avis récoltés auprès des migrants concernés par cette opération de régularisation.

Cette rencontre, marquée par la participation d'associations membres des commissions provinciales de traitement des demandes de régularisation s'assigne, également, pour objectif de formuler des recommandations pour la commission de recours, identifier les besoins et les perspectives des associations dans la mise en œuvre de la nouvelle politique d'intégration et de mener une réflexion sur les formes de partenariat et de collaboration entre le CNDH et ces associations.

Régularisation des migrants : Les Sénégalais en tête au Maroc

Posté le lundi, 09 février 2015 - 9:55 am

(www.infomediaire.ma) - La part des avis favorables des demandes de régularisation de la situation des migrants en situation administrative irrégulière a dépassé les 59% sur toute l'étendue du territoire national à la mi-janvier 2015, soit 16 180 avis favorables sur un total de 27 130 dossiers déposés auprès des commissions provinciales chargées de cette opération.

Et le bilan sur le déroulement de cette opération présenté, samedi à Rabat, lors d'une journée d'étude initiée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), montre que les Sénégalais viennent en tête des demandeurs avec un taux de 24,15%, suivis des Syriens (19,2%), des Nigériens (8,71%) et des Ivoiriens (8,35%).

Il ressort aussi de ce bilan que ces avis favorables varient entre 77% et 20% d'une région à l'autre, précisant que la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër vient en tête en s'accaparant un total de 8 481 demandes déposées, suivie de celle du Grand Casablanca qui a reçu plus de 6 996 demandes.

http://www.infomediaire.net/news/maroc/regularisation-des-migrants-les-senegalais-en-tete-au-maroc

Le Conseil de gouvernement adopte un projet de décret fixant à 12 le nombre des régions

Le Conseil de gouvernement a adopté, jeudi, le projet de décret N° 2-15-40 fixant à 12 le nombre des régions, leur dénomination, leur chef-lieu, ainsi que les préfectures et les provinces qui les composent. Présenté par le ministre de l'Intérieur, ce projet de décret intervient dans le cadre de la mise en œuvre des Hautes Orientations royales en faveur de la mise en place de régions intégrées et viables, à travers des critères réalistes et rationnels, et ce en vue de l'élaboration d'un nouveau système régional. Ces orientations, énoncées dans le discours royal du 3 janvier 2010, ont pris corps à la lumière des recommandations pertinentes de la Commission consultative sur la régionalisation (CCR), et ce conformément à l'approche de S.M. le Roi Mohammed VI préconisant le respect de la lettre et de l'esprit de la Constitution en matière de régionalisation, a ajouté le ministre. Selon le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, ce projet de décret constitue une étape qualitative en termes de mise en œuvre de la régionalisation avancée et intervient suite à l'achèvement de l'élaboration des trois lois organiques relatives à la régionalisation et à leur adoption par le Conseil des ministres. Le gouvernement a adopté des normes basées sur l'efficience et l'efficacité en tant que facteurs clés pour la délimitation géographique, permettant l'intégration des différentes composantes humaines et géographiques au niveau national, l'adoption d'un système de pôles urbains et la valorisation du réseau administratif des préfectures et des provinces, en vue de capitaliser sur les acquis accumulés, réduire les disparités au sein de la même région, notamment celles relatives au développement des espaces territoriaux et la démographie, tout en répondant, dans la mesure du possible, aux besoins d'accessibilité et de mobilité au sein de la région. Ces critères prévoient également de garantir à chaque région le minima en termes de ressources naturelles, humaines, urbanistiques et économiques valorisables, de nature à permettre aux entités territoriales de réaliser leur développement et de consacrer la politique de proximité érigée en choix stratégique à même de renforcer l'encadrement et l'efficacité de l'administration territoriale.

Pour ce qui est des débats suscités par ce projet, le porte-parole du gouvernement a souligné qu'il n'y avait pas de découpage idéal, notant, toutefois, que le gouvernement a pris en compte plusieurs données rationnelles, économiques, sociales et de terrain, de même qu'il a introduit des amendements à la proposition du CCR. M. El Khalfi a ajouté que le projet de régionalisation avancée est le fruit d'une initiative nationale concernant l'ensemble des régions et provinces du Royaume visant à renforcer la démocratie locale et relever les défis du développement socio-économique. Il a également affirmé que le projet de régionalisation avancée conforte la crédibilité du plan d'autonomie proposé par le Maroc pour le Sahara, dans la mesure où il s'inscrit dans un nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud. **Ce projet de développement a été élaboré parallèlement à des actions de promotion des droits de l'Homme, à travers le Conseil national des droits de l'Homme, et au niveau culturel à travers l'adoption de mesures visant à préserver la spécificité de la culture hassanie**.

http://www.actu-maroc.com/le-conseil-de-gouvernement-adopte-un-projet-de-decret-fixant-a-12-le-nombre-des-regions/

RÉGULARISATION DES IMMIGRÉS: PLUS DE 16.000 DOSSIERS ACCEPTÉS

Par Hicham Alaoui le 08/02/2015 à 13h15

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dressant le bilan de l'opération de régularisation de la situation des migrants en situation irrégulière au Maroc.

© Copyright : Hicham Alaoui

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) vient de publier le bilan de l'opération de régularisation de la situation des migrants en situation irrégulière au Maroc. Ainsi, à la mi-janvier 2015, 16.180 demandes ont été acceptées, dont celles de 9202 femmes, sur 27.130 dossiers, soit 59,63%.

Présenté samedi à Rabat lors d'une journée d'étude, ce bilan montre que les Sénégalais viennent en tête des demandeurs avec un taux de 24,15%, suivis des Syriens (19,2%), des Nigériens (8,71%) et des Ivoiriens (8,35%). Il ressort de ce bilan basé sur les rapports des différentes commissions régionales du CNDH que les avis favorables varient entre 77% et 20% d'une région à l'autre, précisant que la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër vient en tête avec un total de 8.481 demandes déposées, suivie de celle du Grand Casablanca qui a reçue plus de 6.996 demandes.

Lors de cette rencontre, organisée sous le thème «Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc», le président du CNDH, Driss El Yazami, a indiqué que le Maroc est dans une phase avancée par rapport à l'opération de régularisation des migrants, et ce dans la perspective de la réalisation de l'intégration.

http://www.le360.ma/fr/societe/regularisation-des-immigres-plus-de-16000-dossiers-acceptes-31803

Le CNDH remet à la famille de feu Belkacem Ouazzane le rapport de l'expertise génétique prouvant que les restes retrouvés sont bien ceux du défunt

Rabat - **Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a remis, mercredi à Rabat, à la famille de feu Belkacem Ouazzane, l'une des victimes des violations graves des droits de l'Homme, le rapport de l'expertise génétique prouvant que les restes retrouvés près de l'ancienne prison d'Agdz sont effectivement ceux du défunt.**

Le CNDH remet à la famille de feu Belkacem Ouazzane le rapport de l'expertise génétique prouvant que les restes retrouvés sont bien ceux du défunt
Selon ce rapport, qui a été remis en présence des fils du défunt, Abdelkerim et Omar Ouazzane, de l'avocat de la famille, le bâtonnier Abderrahmane Benomar et d'une délégation d'acteurs œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme, les restes retrouvés près de l'ancienne prison d'Agdz sont bien ceux de Belkacem Ouazzane, vu que son ADN est conforme à celui des membres de sa famille, indique un communiqué du CNDH.

Cette démarche intervient dans le cadre de l'exécution des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), notamment celles relatives à l'établissement de la vérité, ajoute la même source, précisant que les investigations menées par l'IER ont abouti à la découverte d'une tombe se trouvant dans un cimetière près de l'ancienne prison d'Agdz, qui serait celle de Belkacem Ouazzane.

La commission de suivi, créée à l'issue du mandat de l'IER et après présentation du rapport final de cette instance, a procédé à l'exhumation des restes de la dépouille et a soumis des échantillons à l'expertise d'un institut spécialisé dans les analyses génétiques basé à Nantes en France (Institut génétique Nantes Atlantiques), lequel a affirmé que les composantes génétiques de ces restes sont conformes à celles des membres de la famille du défunt.

L'expertise génétique a été remise en présence de représentants de la Ligue marocaine des droits de l'Homme, du Forum marocain pour la vérité et l'équité, de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme, de l'Association marocaine des droits de l'Homme et de la Coordination des familles de disparus dont le sort reste inconnu et des victimes de disparitions forcées au Maroc.

Né en 1924 à Figuig, feu Belkacem a été arrêté le 17 avril 1973 à proximité des frontières algéro-marocaines, limitrophes de la ville de Figuig. Il a été transféré au centre de détention secret de l'aéroport d'Anfa à Casablanca, plus connu sous l'appellation de "Corbis", puis au centre de Derb Moulay Chérif dans la même ville et ce jusqu'en juin 1973, date de son incarcération à la prison centrale de Kénitra.

http://www.emarrakech.info/Le-CNDH-remet-a-la-famille-de-feu-Belkacem-Ouazzane-le-rapport-de-l-expertise-genetique-prouvant-que-les-restes_a7261.html

Le 30 août 1973, le Tribunal militaire permanent des Forces armées royales de Kénitra le déclara innocent. Le même jour, feu Belkacem est enlevé de l'intérieur de la prison locale de Kénitra et fait l'objet d'une disparition forcée.

Selon des témoins, il a été aperçu dans le centre secret de détention de Témara où il aurait passé une année environ, puis au centre de Tagounit où il serait resté deux années avant d'être transféré au centre d'Agdz en compagnie d'un groupe de détenus, où il aurait rendu l'âme, relève le communiqué.

Son fils, Abderrahim Ouazzane, avait, d'ailleurs, témoigné lors d'une audition publique des victimes des violations passées des droits de l'homme qu'a connues le Maroc entre 1956 et 1999, initiée par l'IER, le 29 janvier 2005 à Figuig. Il s'agit de la troisième audition du genre après celles de Rabat.

Le conseil, dans le cadre du programme de réparation communautaire, avait, par ailleurs, procédé à l'inauguration du centre "Belkacem Ouazzane pour la préservation de la mémoire", réalisé par l'association Annahda à Figuig, dans le cadre du projet "création d'un espace de préservation de la mémoire".

Outre la consolidation de la réconciliation, le projet a pour objectifs de doter la ville d'une structure permanente dans le domaine des droits de l'Homme et la mémoire collective, assurer un accès pour tout public aux informations et aux différentes activités du centre de la mémoire et contribuer au rayonnement de la cause des droits de l'Homme et la préservation de la mémoire, conclut le communiqué.

Migrants : Le CNDH dresse le bilan de l'opération de régularisation

La manifestation constitue également un moment de sensibilisation des acteurs de la société civile pour une plus grande implication dans les actions menées en faveur de l'intégration des populations migrantes.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, aujourd'hui 7 février à Rabat, une journée d'étude sous le thème : «Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc».

L'objectif est de dresser le bilan final de cette opération en vue de formuler des recommandations pour la commission de recours ; mais aussi identifier les besoins et les perspectives des associations dans la mise en œuvre de la nouvelle politique d'intégration. La rencontre vise aussi à mener une réflexion sur les formes de partenariat et de collaboration entre le CNDH et les associations en vue d'intégrer les personnes migrantes dans leurs activités.

Ainsi, le CNDH note que quelques 27130 demandes ont été déposées, à la mi-janvier 2015, dont 59,63 % (16180) ont reçu un avis favorable et 10950 avec avis défavorables.

Classées par nationalités les demandes ont émanées par les Sénégalais (24,15%), les Syriens (19,2%), les Nigérians (8, 71%) et les Ivoiriens (8,35%), sur 116 pays au total. Par ailleurs, Rabat a été la ville qui a reçu le plus grand nombre de demandes de régularisation avec 8481 dossiers, suivie de Casablanca (6996).

En outre, le CNDH relève que la réalisation de cette opération exceptionnelle a été marquée par plusieurs points forts, notamment la volonté exprimée par toutes les composantes des commissions régionales chargées d'étudier des demandes de régularisation, d'assurer le succès de cette expérience ; ainsi que la prise en compte des référentiels droits de l'homme et conventions internationales dans la régularisation de la situation des personnes en séjour irrégulier au Maroc.

Toutefois, certaines défaillances ont aussi été remarquées comme par exemple, une présélection des dossiers par certains bureaux d'étrangers avant leur transmission aux commissions. Cette initiative a causé le rejet de certains dossiers au niveau des guichets. On enregistre aussi les difficultés de communication et de coordination des travaux des commissions locales ; et le retard dans l'élaboration et la diffusion des PV…

Au final, les intervenants ont émis plusieurs recommandations, à savoir : convaincre et aider les étrangers à présenter leur demande ; mettre en place un mécanisme de recours en vue de régulariser le plus grand nombre ; accélérer le processus d'élaboration des nouvelles lois relatives à l'immigration et à l'asile en impliquant les acteurs de la société civile ; et penser une politique d'intégration pour les migrants.

http://www.good.ma/actualites/le-matin/migrants-le-cndh-dresse-le-bilan-de-loperation-de-regularisation/